أمة عربية واحدة

المناضل

ذات رسالة خالدة

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية
لحزب البعث العربي الاشتراكي

في هذا العدد

العدد ٢٨٢ شباط - آذار ١٩٩٧

منشورات مكتب الاعلام والنشر

القيادة القومية

العنوان: الجمهورية العربية السورية - دمشق - ص.ب ١١٥١٢

مجلة المناضل

المناضل

في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية

المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي

يصدرها مكتب الاعلام والنشر في القيادة القومية

في هذا العدد:

الافتتاحية

التحرك نحو الوحدة حركة باتجاه التقدم

● الرفيق الدكتور: فواز صياغ
عضو القيادة القومية الاحتياط
رئيس هيئة التحرير

في اطار التحرك القومي من اجل الوصول الى سلام عادل وشامل في المنطقة العربية، ومن اجل تنسيق الموقف العربي وتوجيه التطور حول العمل في المستقبل لمواجهة التحدي الصهيوني الرافض للقرارات الدولية ولاسس مؤتمر مدريد والمرجعية التي انعقدت المفاوضات العربية الاسرائيلية على اساسها في اطار ذلك جاءت القمة السورية- المصرية في الثاني والعشرين من شباط في ذكرى قيام الوحدة بين مصر وسورية تلك الوحدة التي انبثقت بارادة الجماهير العربية عام ١٩٥٨ لتعيد للعرب مجدهم وتؤسس لمستقبل افضل للاجيال القادمة.

جاءت القمة الاخيرة لتؤكد كما اكد الرئيسان ان تاريخ سورية ومصر هو تاريخ الاتفاق والتعاون لحل القضايا العربية وتاريخ التعاون من اجل الحقوق القومية والمستقبل العربي.

لقد اكدت اللقاءات بين الرئيسين كما اكدت اللقاءات السابقة ، وكما كان التاريخ ، ان الوحدة العربية في مواجهة الاخطار التي تحدق بالامة العربية هي الاساس في تحقيق اي تقدم ومواجهة اي خطر، والخطر الصهيوني الاستيطاني العنصري هو اساس كل الاخطار التي تواجه الامة العربية في الوقت الراهن.

ففيه يتمثل الاحتلال ، والاستعمار بأبشع صوره، وفيه تتمثل عوائق الوحدة وعوامل التجزئة، وفيه تتمثل العنصرية بأبشع صورها، وفيه يتمثل النهب والغزو الاستيطاني بأجلى صوره في العالم وفي التاريخ الحديث للبشرية ، وفيه يتمثل الحقد التاريخي الموروث منذ آلاف السنين ضد الامة العربية وتراثها وحضارتها، وهو الخطر الذي يجب ان يحظى اولا واخيرا باهتمام الوحدويين العرب ويدعو الامة الى الاتفاق والتعاون والتنسيق من أجل درئه ودحره.

لقد سبقت القمة جولات عديدة قام بها الرفيقان نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية على الاقطار العربية في مشرق الوطن ومغربه، هدف هذه الجولات حشد الجهد العربي وتنسيق المواقف السياسية وشرح الاخطار التي تواجه الامة نتيجة سياسة حكومة الليكود العنصرية المتعنتة التي ترفض الاعتراف بما تم الاتفاق عليه في مسيرة السنوات الخمس الماضية من مدريد وحتى توقف المفاوضات .

لقد افرزت تلك الجولات نتائج ايجابية اكدت جميعها على دعم الموقف العربي السوري الذي يقف على ارضية القرارات الدولية ومرجعية مدريد، وعلى أرضية الهدف العربي القومي الذي يجمع مصالح جميع العرب في المشرق والمغرب ويحفظ للاجيال العربية القادمة ارضها وكرامتها، ويترك لها المجال لمتابعة مسيرة النضال القومي في سبيل انتزاع كافة الحقوق القومية من العدو الغاصب.

إن تتويج التحرك العربي السوري القومي بقمة دمشق القاهرة وكذلك قمة دمشق، بيروت بعدها بقليل، يوضح اهمية الوحدة القومية ومدى الشعور العالي بالهم القومي المشترك، وبالمصلحة القومية الحقيقية، التي تتجاوز كل الحواجز الصغيرة التي خلفتها ظروف الانقسام والتشتت العربي.

ان ما يواجه الامة العربية من مخاطر ومصاعب سواء على المستوى القطري او على المستوى القومي يحتاج الى جهد ذوي النفوس الكبيرة والى جهد القادة التاريخيين ومن ابرزهم الرفيق حافظ الاسد الامين العام للحزب رئيس الجمهورية.

دراسات سياسية

على أبواب القرن الحادي والعشرين كيف يمكننا مواجهة التحديات؟

● الرفيق: سمير الدبعي

- الواقع العربي الراهن:

يجب الاعتراف، بادىء ذي بدء، بأن أوضاعنا العربية الراهنة ليست على مايرام، بل إن صورة هذه الأوضاع قاتمة ويطغى عليها، مع الأسف الشديد، كثير من السلبيات التي لاتبعث على الارتياح، ولاتدعو إلى الرضى والاطمئنان، والتي لابد لتصحيحها من جهود عربية صادقة ومخلصة، وإلا فإن أحوالنا ستتجه نحو مزيد من التدهور والانحدار، وستستفحل المخاطر المحدقة بنا إلى درجة يصعب معها الخلاص، وتحقيق نهوضنا المنشود وطموحاتنا المشروعة.

فهاهي كرامتنا وقضايانا وحقوقنا العربية تهدر وتضيع نتيجة لما هو قائم بيننا من تفكك وشتات، وهاهي أرضنا العربية تُسلبُ وتغتصب بفعل (اتفاقيات السلام) بعد أن كانت قد تمزقت من قبل بفعل جيوش الاحتلال. أما الأخطار الفادحة فما تزال تحدق بنا وبأمننا القومي، بل هي تزداد حدةً، وتشتدُّ ضراوةً يوماً بعد يوم، ومع ذلك فنحن العرب لانحرك ساكناً، بل نقف كالعاجزين تماماً، دون أن ننهض للقيام بما يجب لتأمين المتطلبات الضرورية اللازمة للمقاومة والدفاع، وبات بعضنا مع الأسف، يتبنى نظريات (الأمن المستورد)، الذي يعتمد على القوى الخارجية ذات المطامع الشريرة والمصالح الخاصة، المتناقضة تماماً، مع أهداف أمتنا وآمالها في الوحدة والتقدم، متجاهلين في ذلك أن الأمن المستورد، كما تقول الحكمة الصينية، هو وحشٌ كاسر برؤوس عديدة، ومتناسين أيضاً أن السلع المستوردة يمكن استهلاكها، أما الأمن المستورد فيستهلك مستورديه!!

وإلى جانب ما تعانيه أرضنا المغتصبة من تمزق واحتلال، تبرز في المشهد العربي أيضاً كثيراً من الملامح والمظاهر القاتمة، التي تزيد الأوضاع تعقيداً ومرارة.

فالحصار المفروض على بعض أقطارنا بغير حق، و(أحزمة الأمان) القائمة بالقوة، هنا وهناك، أدت كلها إلى حرمان شعبنا من احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء، وجلبت له مزيداً من المآسي والويلات، دونما أي رادع من ضمير أو مبادىء انسانية عادلة.

وفي جنوب السودان تتكالب قوى الشرّ والتآمر لسلخ جزء كبير من التراب الوطني لذلك القطر الشقيق. ويشارك في هذه المؤامرة الدنيئة حتى الكونغرس الأمريكي، الذي اتخذ قراراً بدعم ما أسماه (حق تقرير المصير لجنوب السودان).

وفي الجزائر، كما في بعض الأقطار العربية الأخرى، تمارس أعمال القتل والارهاب على يد فئة ضالة من أبناء شعبنا العربي، خولت لنفسها حق تكفير الناس ومحاكمتهم وقتلهم، خلافاً لما نصت عليه وأوصت به الأديان والشرائع السماوية كلها. مما جعل من هذه الفئة أداة تعمل في خدمة الأشرار والطامعين من أعداء هذه الأمة.

ان هذه الصورة التي عرضناها للواقع العربي الراهن، هي ولاريب، صورة قاتمة ومتشائمة، ولكن السؤال الذي يُطرح هنا: أليست الصورة المتشائمة التي تدعو إلى ضرورة الحذر واليقظة، أفضل من التفاؤل الساذج الذي يبعث على الاستكانة والاطمئنان الخادع؟... وهل التنبيه إلى ضرورة ادراك ما يحدق بامتنا من مخاطر وتحديات يعتبر من قبيل التشاؤم؟... أوليس من الضروري أيضاً أن نعي تماماً، ونحن على أبواب القرن المقبل، أننا لن نحصد إلاّ ما نزرعه نحن، وأن نقر بالتالي، بأن واقعنا الراهن يشبه كثيراً ما كان سائداً في عصور الانحطاط، يوم كانت أمتنا في أسوأ حالاتها، وصارت مطلباً لكل طامع. كما يشبه أيضاً، ماحدث في الأندلس، يوم لم تنفع حاكمها الأخير، أبا عبد الله الصغير، دموعه المنسابة على مُلك لم يستطع حمايته والمحافظة عليه.

- الواقع الدولي:

إننا ونحن نستعرض واقعنا العربي الراهن، وننبه إلى السلبيات القائمة، التي لابد من التصدي لها لتغيير هذا الواقع باتجاه ماهو مأمول ومنشود، نجد أيضاً، أن استعراض الواقع الدولي عامة، وبشيء من الايجاز، قد يفيد الى حد ما، في دفعنا

لانتهاج السبيل الصحيح لبناء وضع عربي قوي ومتماسك، يستطيع الصمود في وجه الأعاصير، والتغلب على جميع التحديات والمخاطر القائمة منها، والمستجدة.

فكلنا يعلم أن ما يسود في الواقع الدولي الراهن، هو نظام جديد، يُعرفُ بنظام القطب الواحد، الذي تستأثر فيه دولة واحدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الدولة الأقوى عالمياً - بالسلطة العليا، فتتصرف على هواها بالقانون الدولي، تعطيلاً أوتفسيراً أو تبديلاً، وذلك تنفيذاً لمنطق القوة وغطرستها، ودونما أدنى درجة من العدالة والموضوعية.

لقد كان العالم يأمل، بعد انتهاء الحرب الباردة، أن يتحقق للأمم المتحدة وميثاقها دور أكبر وأكثر فعالية في (النظام الدولي الجديد)، ولم يكن يتوقع أبداً أن تستأثر الولايات المتحدة وحدها بهذا الدور، مستغلة في ذلك الفراغ الناجم عن انهيار المعسكر الشرقي، ومتجاوزة كل حدود الحق والمنطق، بحيث لم تخجل أو تتورع عن تطبيق قوانينها الداخلية الخاصة على دول العالم وشعوبه، كماصرح بذلك وزير خارجية فرنسا، قبل حوالي ثلاثة شهور.

كما أن العالم لم يتوقع أيضاً، في ظل النظام الدولي الجديد، أن يرى الأمم المتحدة تتحول إلى مؤسسة أو هيئة شكلية تخضع لمشيئة دولة واحدة فحسب، فتغدو جبارة في مواجهة دول ما، كالدول العربية، وإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية، على سبيل المثال، بينما هي تقف عاجزة في مواجهة دول أخرى صديقة وعزيزة على قلب الولايات المتحدة الأمريكية كإسرائيل!!.

لقد تسببت الولايات المتحدة بموقفها هذا، في إيصال الأمم المتحدة إلى حافة الانهيار والسقوط الكامل، وذلك بماراحت تمارسه من ضغوط سياسية ومادية على هذه المنظمة الدولية، حيث تحجم دورها كثيراً، ولم تعد قادرة على معالجة القضايا الدولية معالجة موضوعية عادلة، وفق نصوص القانون الدولي.

وتجلى ذلك على وجه الخصوص، في ضعفها المذهل تجاه اسرائيل، التي امتلكت قدرة التحكم بالقرار الأمريكي، وتوجيهه بما يخدم مصالحها وأهدافها البعيدة.

ولابد لنا إلى جانب ما سبق ذكره، من الاشارة الى الوضع العام للقوى العالمية الأخرى ونحن نقف على أبواب القرن القادم، وذلك على ضوء ما حدث، وما يمكن أن يحدث من مستجدات ومتغيرات دولية، وما سيتركه ذلك من نتائج ومنعكسات على الوضع الدولي برمته.

فلقد أخذت التناقضات تزداد حدة داخل ما يسمى بالمعسكر الغربي، وصارت الولايات المتحدة- أكبر أطراف هذا المعسكر - تتعرض لتحديات متزايدة حتى داخل القارة الأمريكية ذاتها، ولاسيّما من قبل الدول الاوروبية، التي راحت توجه إليها انتقادات شديدة، وتدخل معها في تنافس حاد. والحقيقة أن هذا هو أمر طبيعي جداً ذلك لأن العملاق الاقتصادي الأوروبي، الذي يزداد حجماً وقوة، لابد أن يطالب، نتيجة شعوره بالتفوق، بالعدالة والمساواة، وبإيقاف أسلوب التحكم وفرض الارادة، الذي تمارسه الولايات المتحدة على الآخرين.

أما فيما يتعلق بروسيا، الدولة العظمى امنياً، والتي تعاني من أزمات صعبة جداً، فقد تنجح في بدايات القرن القادم، في استعادة موقعها الدولي، اعتماداً على ما تملكه من طاقات هائلة، وما تستحوذ عليه من أدوات ووسائل (توازن الرعب) هذا إذا احسنت ادارة شؤونها، واستطاعت معالجة أزماتها بنجاح.

واما بالنسبة للصين، التي تشكل ربع العالم سكانياً، والتي قال عنها نابليون: «إنها مارد جبار فلا توقظوه»، فقد استفاقت، على مايبدو، وبدأت تعمل بهمة عالية ونشاط كبير لتحقيق طموحاتها وأحلامها، واستطاعت، في واقع الأمر، تحقيق نجاحات ملموسة تبعث على الاعجاب ولاسيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية، الأمر الذي جعل كثيراً من المراقبين يعتقدون بأنها ستكون الدولة الاعظم، اقتصادياً على الأقل، خلال السنوات الخمس عشرة القادمة.

ثم هناك أيضاً اليابان، العملاق الاقتصادي الآخر، الذي لن يتنازل عن انجازاته ومواقعه ابداً، معتمداً في ذلك على ما يمتاز به من قدرة خاصة على النهوض والابتكار والمنافسة. هذا إلى جانب الكتل الدولية الأخرى المنتشرة في ارجاء العالم، والتي بات لها وزن دولي ملحوظ مما سيجعل لها دوراً مهماً في التأثير على موازين القوى العالمية.

ان هذا الواقع الدولي لابد أن يفرز كثيراً من التطورات في القرن المقبل، مما سينجم عنه تأثيرات بالغة الاهمية على الأوضاع السائدة في المنطقة، بما في ذلك قضية الصراع العربي- الصهيوني، والجهود السلمية المبذولة لحلها نهائياً. وهذا يقتضي بالضرورة أن يعرف العرب كيف يتعاملون بشكل صحيح مع هذا الواقع الدولي والقوى الكبرى المؤثرة فيه، وذلك بما يخدم قضيتهم ويعود عليهم بأفضل النتائج المطلوبة.

- الوضع الاسرائيلي:

ان السؤال الضروري هنا: وماذا عن اسرائيل؟ وهل هي في وارد تغيير أو تعديل استراتيجيتها الصهيونية العنصرية المعروفة، والتخلي من ثم عن أهدافها وأطماعها التوسعية في الوطن العربي، أم لاتزال تسعى إلى بسط هيمنتها العسكرية على المنطقة، ومواصلة قضم الأراضي العربية واغتصابها، دونما أي اهتمام أو اكتراث لا بالعرب، ولا بشريعة الأمم المتحدة ومواثيقها الدولية؟؟

من الثابت أن اسرائيل لاتزال متمسكة، بصلف وغطرسة، باستراتيجيتها العدوانية، التي يمكن تلخيص أهم عناصرها بمايلي:

١- ابقاء المنطقة عامة، في حالة تفكك دائم، واغراقها بالأزمات السياسية والاقتصادية، وبالخلافات التي تستهلك طاقاتها وامكاناتها.

٢- بذل المستحيل للحيلولة دون قيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية، ولاسيما بين الدول العربية المتاخمة لاسرائيل، والعمل على خلق جميع أشكال المصاعب والأزمات أمام الأقطار العربية كلها، مع التركيز بوجه خاص، على مصر وسورية لأنهما الأكثر خطورة على مستقبل اسرائيل وأهدافها البعيدة. ويأتي ضمن هذا السياق أيضاً العمل على منع أي تكامل اقتصادي عربي، والسعي لتحويل النفط العربي من مادة استراتيجية إلى سلعة تجارية عادية يمكن التحكم بأسعارها وأرصدتها لدى البنوك الغربية.

٣- المحافظة على استمرار التفوق العسكري الاسرائيلي بامتلاك أحدث الأسلحة، وبإقامة صناعات عسكرية متطورة بمعونة التكنولوجيا الأمريكية، التي تقدم إليها هبة، أو التي تتم سرقتها بواسطة التجسس والعملاء.

٤- مواصلة دور اسرائيل في المنطقة كأداة للمزيد من الفرقة والتدخل في الشؤون الداخلية للعرب، عبر استغلال الخلافات الداخلية الناشئة بينهم.

٥- العمل على تحقيق التحكم الاقتصادي بأسواق المنطقة، وهو الأمر الذي كان شمعون بيريز، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق، قد أوضحه بجلاء في كتابه المعروف (الشرق الأوسط الجديد)، حيث وزع فيه اختصاصات الدول الشرق أوسطية، فجعل اسرائيل تختص بمختلف جوانب التكنولوجيا المتطورة، بينما جعل الدول العربية تختص بالأعمال الحرفية والتقليدية والخدماتية كالنسيج والزراعة وغيرها.

- وماذا بعد؟

اننا وعلى الرغم من كل ما سبقت الاشارة إليه، لسنا يائسين ولا دعاة تشاؤم، ولكننا، في الوقت نفسه، ننبه ونحذر من التفاؤل المفرق في السذاجة، ومن استمرار الأوضاع العربية على ما هي عليه من ضعف وتمزق وعدم وعي بالمخاطر والتحديات الكبيرة المحدقة بالأمة من المحيط إلى الخليج.

وأول ما يجب التحذير منه حيال ذلك، هو استمرار التقوقع القطري، والتمسك بالمصالح الضيقة، لان هذا التقوقع لن يمكّن ابداً من صيانة الأرض، والدفاع عن الحق والكرامة. وصحيح هنا أن مساحة الوطن العربي الكبير، وقدراته الهائلة تشكل درع وقاية وملاذ أمان، ولكن الصحيح أيضاً أن ذلك يشكل من جانب آخر، هدفاً شديد الإغراء للأعداء والطامعين، وذلك إذا لم تتوحد إرادة الأمة وكلمتها.

علينا إذن أن نسارع إلى بناء جبهة عربية متماسكة، وتحقيق تضامن عربي فعّال، كأساس متين لتحقيق الوحدة العربية المنشودة، التي هي سبيلنا الوحيد لمعالجة أوضاعنا ومواجهة كل ما يعترض سبيلنا من مصاعب وتحديات.

وعليه فإن إيلاء اهتمام خاص للمسالة الاقتصادية يأتي في مقدمة أولويات العمل العربي المشترك، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الكامل في الأمور الاقتصادية، عبر اقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة تتامن لنا من خلالها أسباب العيش بكرامة واكتفاء، دونما أي حاجة لمبادلة السيادة بالغذاء، وتجعلنا قادرين على الدفاع عن حقوقنا، والتصدي للتهديدات أياً كان مصدرها، بما فيها تلك الضغوط التي تمارس علينا لارغامنا على التخلي عن مطالبنا المشروعة، والرضوخ لمشيئة اسرائيل، واقامة علاقات طبيعية معها قبل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة الى خطوط الرابع من حزيران عام /١٩٦٧/، وفق ما نصت عليه مرجعية مدريد، ومبدا الأرض مقابل السلام.

ويجب أن لاننسى أيضاً أن بناء قوة عسكرية عربية قادرة وحديثة، هو ضرورة ملحة جداً من ضرورات العمل القومي، وذلك لمواجهة ما تبذله اسرائيل من جهود كبيرة لدعم ترسانتها العسكرية بأحدث الأسلحة وأشدها فتكاً وضراوة، بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل والوسائل اللازمة لحملها إلى أهدافها. وهو الأمر الذي يفضح نوايا اسرائيل وأهدافها الخطيرة، ويرتب علينا واجب العمل لامتلاك أسباب الدفاع اللازمة. والمسؤولية في ذلك كله تقع على العرب جميعاً، بحيث يجب أن يقفوا صفاً واحداً يتصدى بحزم لجميع المحاولات الرامية إلى تهميش هذه الأمة وتضييع هويتها والتحكم بمصيرها ومستقبلها، واخضاعها نهائياً لمشيئة الدوائر الامبريالية والصهيونية.

دراسات سياسية

«الامن القومي العربي» مفهومه ومتطلباته

● الرفيق : د. محمد كفا

يعتبر موضوع الامن القومي العربي من ابرز واهم الموضوعات المطروحة على المجتمع العربي ونظامه في الساحة السياسية المعاصرة كونه يشكل محور السياسة والنشاط والتعامل والعلاقات مع ما يرمي اليه مفهومه من نسبية محددة في الزمان والمكان، وما يكتسبه في هذا الظرف بالذات من أهمية خاصة والامة العربية تخوض صراعا مصيريا متعدد الوجوه من أجل البقاء والتطور والتقدم.

ومن هذا المنطلق فإن اية حركة او نشاط او اتجاه أو اجراءات وتدابير او اي عمل وطني او قومي يفترض تحديدا واضحا لمفهوم الامن القومي عموما والامن العربي خصوصا حتى تنجلي ابعاد التحديات المطروحة ومظاهرها وما تمليه استعدادات وقوى واجبة للمقابلة، ومن هذا المنطلق فقد كان الامن القومي ومايزال يحتل الصدارة في التفكير الاستراتيجي، بل يمكن القول انه يشكل بؤرة هذا التفكير ونواته وفيما يلي نبين أهم عناصر الامن القومي العربي ومقوماته:

أولا - مفهوم الامن ودلالاته: فالامن لغة يعني السلامة والطمانينة والتحرر والثقة في النشاط والنهوض الدائم والمستمر، وحتى يتسق المفهوم والحال لابد من توافر مقومات ومرتكزات له ووسائل ومضامين تتحقق وتتضافر معاً وتتكامل.

ونظرا لعدم اجتماع هذه العوامل بالضرورة او لتباين تواجدها معاً، او للتاثيرات الجانبية عليها.

فإن مفاهيم الامن تتعدد تبعا لذلك وتبعا لطبيعته وأهدافه ، بيد أن المفهوم العام الذي يبقى واضحا من حيث دلالته اللغوية هو الذي يشير الى وجوب حالة من الاحساس بالطمانينة او الثقة المستندتين الى التحرر من الخوف والخطر والقلق والاختراق أو الانعتاق من القيود ومؤثراتها وما يستوجبه هذا من توافر للقوة والحصانة الكفيلتين بالاستقرار وحرية الحركة والتقدم. ولذلك يقال عن أمن الفرد: انه الحال التي يشعر فيها الفرد بالاستقرار والطمأنينة نظرا لعدم وجود ما يهدده أو يستثير دوافعه. وكذلك أمن الجماعة في حال انتفاء الاخطار التي تهدد بقاءها أو كيانها أو مصالحها سواء من الخارج او الداخل او كليهما معا، وهكذا حسب المراد بالامن وحسب السياق السابق فإضافة الامن الى القوم يجعل تعبير الامن القومي دالا على السياسة المعبرة عن وحدة كيان القوم او الامة في نطاق حدودها كأن نقول : الامة العربية في اطار حدود الوطن العربي المعروف. ذلك ان السياسة ما هي الا ترجمة لسلوك نشاط الامة بما يحفظ وحدتها وكيانها ومصالحها وتطلعاتها المشروعة بدءا من حقها في الوجود فحماية الذات الى فرض الارادة والتفاعل الحضاري ولذلك فوجوهه عديدة وجوانبه مختلفة ونظرا لتعدد جوانب الامن القومي ، لما له من ارتباط بكل ما يهدد استقرار المجتمع وكيانه، (فهناك تسميات عديدة لوجوه الامن القومي مثل: الامن القاري، أمن البحر المتوسط امن الخليج، الامن الجماعي، الامن المائي، البيئي، التكنولوجي الغذائي ـ الفكري ، الاعلامي، الثقافي... الخ، ومنعاً للالتباس الحاصل في فهمه وخشية ان يقتصر على نوعه المباشر المستند الى القوة العسكرية فإننا نميز بين مفهومين للامن القومي:

آ ـ **المفهوم المباشر**: وهو المفهوم الذي يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة او للكيان لما يرتبط بمفهومي الردع والقوة، وهذا المفهوم يفسر التهديد في العلاقات الدولية على القوة العسكرية تشكل وحيد، ولكن الواقع يتعدى القدرة العسكرية للدولة الى القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والايديولوجية... في حماية الدولة والمجتمع وتحقيق مظاهر الامن. ذلك ان ما يفهم في الغالب ان الاخطار المهددة للكيان والوجود يتسم بالطابع العسكري والاجهزة ذات العلاقة والتابعة.

ب ـ **المفهوم غير المباشر**: وهو الذي يرى ان الامن يكمن في الاستقرار السياسي والاقتصادي إذ بدونهما لايمكن تحقيق الامن للدولة او المجتمع ، وهذا يعني ان التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها الوطن والمجتمع ليست تهديدات

ذات طابع عسكري او هي خارجية بالضرورة وانما قد تكون عوامل ذاتية او عوامل اخرى اكثر تهديدا وخطورة من الغزو العسكري تبرز في اطار عملية التطور الاجتماعي قد تكون سياسية او اقتصادية او ثقافية.... ولذلك بتنا نسمع اليوم مصطلحات تعبر عن الخطر الكامن او القادم يتمثل بما اشرنا سابقا كوجوه وانواع لمفهوم الامن القومي الشامل وما العسكري الا احد الجوانب، ذلك ان كل ما يتعرض له كيان المجتمع في حدوده من تاثيرات سلبية او إيذاءات تمسه وتحول دون نشاطه الايجابي يدخل ضمن هذا المصطلح ، وقد اصبح واضحا ان الخطر الحقيقي هو الخطر المزروع او الكامن داخل المجتمع لا في خارجه، اي في التناقض الحاد الداخلي لا في التناقض الخارجي لان ما هو خارجي قد يكون واضحا ، أو يمكن تحسس خطره ، أما ما هو داخلي فهو مستور وغير مكشوف للجميع وقد يغفل عنه أو عن مخاطره إضافة الى كونه اساس المجتمع وجوهر الكيان. لذلك فإن الاضطرابات الداخلية وترسيخ مظاهر الجهل والامية والتخلف وتفتيت وحدة المجتمع وتطويق مظاهر التطور ووضع سياسات تنموية خاطئة كل هذا يشكل مصادر لتهديد الامن القومي وبالتالي يفرض تنوع المواجهة من قبل المجتمع كافة بمواطنيه وادارته واجهزته وتنظيماته المتعددة المتنوعة وبخاصة في ظل المتغيرات الدولية التي تعتمد يوما بعد يوم التكتلات كقوى فاعلة ومؤثرة في الوجود والاستمرار .

مما سبق يمكن ان نحدد تعريفا عاما للامن القومي بكونه الذي يتجسد في قدرة الدولة وقواها وتنظيماتها على مواجهة الاخطار والتحديات الخارجية والداخلية ، وتامين مظاهر الامن والاستقرار للدولة والمجتمع ومصالحهما، وكذلك تهيئة الظروف الملائمة والمناسبة لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضى العام في المجتمع.

ثانيا ـ الامن القومي العربي: وتبعا لما سبق واعتمادا عليه يعرف الامن القومي العربي بقدرة الامة العربية على حماية الكيان الذاتي العربي، وقيمه المادية والمعنوية من خطر التهديد، وهو في هذه الحال يعتبر اساسا عن مطالب عدة واجبة التحقيق تتمثل في الدفاع عن النفس، ووحدة الارادة تجاه الخطر وحدته، وحق التنمية وبناء الذات وبهذا فإن الامن القومي العربي هو الامن الذي يضمن السلام والاستقرار والعمل الكريم للمجتمع العربي في اطار وحدته الجغرافية والبشرية والاقتصادية والثقافية من المحيط الى الخليج براً وبحراً وجواً، وكل ما يهدد هذا الامن يهدد الامن القومي العربي، ونراه عديدا وخطيرا

سواء في عوامله الداخلية او في عوامله الخارجية بل في العوامل مجتمعة ، على الرغم من المحاولات القطرية المناسبة هنا وهناك لتخفيف حدة التناقض ان لم يكن بالمستطاع ازالته، والعمل على ايجاد مقومات مطالب الامن القومي، وقد تبرز هذه المحاولات اكثر في الدور الذي يقوم به حزب البعث العربي الاشتراكي في سياسته العامة **بقيادة الرفيق الأمين القومي المناضل حافظ الاسد** لخلق ارضية تستند اليها مطالب الامن القومي العربي.

ثالثا ـ مقومات الامن القومي العربي: لاشك ان الامن القومي عموما ذو مفهوم نسبي في جميع الاحوال ، وهو حالة مركبة يشترط في تحقيقه انتفاء الاخطار المهددة أيا كان المصدر والنوع، ومقوماته هي المقومات ذاتها التي يجب ان تتوافر لاي مجتمع اخر من حيث الجوهر، ويمكن ان تتجلى اكثر في:

١ ـ في الوحدة السياسية المعبرة عنه في نطاقه الجغرافي الآمن.

٢ ـ في الحفاظ على مصالحه داخليا وخارجيا.

٣ ـ في الاعتماد على الذات وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتسم بالحيوية والاستمرار.

٤ ـ في مدى التماسك الاجتماعي (اللحمة الاجتماعية) وتحقيق الوحدة الوطنية أو الوحدة القومية.

٥ ـ في القدرة العسكرية المستند لما سبق.

٦ ـ في نماء الوعي والانعتاق من كوابل الجهل والتخلف والتجزئة والتبعية وكوابح التحرر.

ذلك ان المقومات القائمة في وقعنا العربي تتبدى في حالين:

آ ـ **مقومات سلبية** وتتمثل في التجزئة والكيانات المتعددة والسياسات المختلفة ، والبنى والهياكل التابعة والتكنولوجيا المستخدمة والتخلف والجهل والامية وضعف الوعي القومي وما الى ذلك من عوامل داخلية ذاتية ، أما على الصعيد الخارجي فتمثل اكثر في الخطر الاسرائيلي وايديولوجيته من جهة والصراع الدولي على المنطقة واطماعه المستمرة فيها ماديا ومعنويا من جهة اخرى.

ب ـ **مقومات ايجابية:** وتتمثل بالقوى والامكانات والوسائل التي تجعل من الامة العربية حية ناهضة ، لما تتمتع به من امكانات وقوى سواء في : العامل الجغرافي للوطن العربي وموقعه الاستراتيجي الهام في العالم، او في العامل الاقتصادي الغني أو في العامل البشري وحيويته وفتوته او في تراثه الحضاري

الذي يعطيه زخما لاينضب من التطلع الى النهوض إضافة الى ما تتيحه المتغيرات من إعادة صيغ موازية جديدة تستجيب لمصلحة العربية، فالامن القومي العربي:

رابعاً ـ وسائل وأدوات تحقيق الامن القومي العربي:

حقيقة يمكن القول جازمين: إن ضمان الامن القومي العربي سياسا واقتصاديا واجتماعيا يكمن موضوعيا في : قيام الدولة العربية الواحدة بمؤسساتها الدستورية والسياسية والاعلامية والاقتصادية والعسكرية ـ الى غير ذلك وهو ما تعنيه بوحدة صنع القرار في جميع المجالات تعبيرا عن وحدة الارادة وخلق بنية متماسكة الاجزاء والعلاقات، وتوظيف الطاقات بالشكل الذي يجعلها محصنة ضد الاختراق.

قد يكون هذا المطلب في المنظور عصيا ان لم يكن مستحيلا بوقته الراهن غير انه مطلب حضاري يستجيب لنداء العصر وسماته، ولمستوى الاخطار ودرجة التحديات ، إذا ما أردنا ان نكون وإذا ما اردنا للامن القومي العربي ان يتحقق ، أما والحال لايسمح حاليا فإن التضامن الذي طرحه قطرنا العربي السوري وما فتا يعمل من أجله **بقيادة الرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب** يعتبر الاداة المناسبة لتطويق مظاهر الخلاف والتباين ، وترسيخ مظاهر التعاون والتنسيق على المستوى القومي لابراز امكانية القوة العربية القادرة على الوفاء بمتطلبات الامن القومي العربي في الحدود الدنيا ان لم تكن المقبولة، وبضمانات ووسائل اقل نجاعة لكنها اكثر ملاءمة للظروف الموضوعية. الامر الذي يستوجب وضع استراتيجية شاملة على المستوى القومي لتعميق دور وعمل مؤسسات العمل العربي القائمة، وتفعيلها بدءا من الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة في المجالات المختلفة وانتهاء بتفرعاتها بغية خلق درجات اعلى فاعلى في سلم التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... بين الدول العربية ، تاخذ في الاعتبار الامكانات والطاقات والقوى، وكيفية استخدامها في مواجهة الاخطار والتحديات وبأساليب عم قابلة للتنفيذ.

جنوب افريقيا
هل تضم الى قائمة الدول العاصية؟

● الرفيق: د. عيد أبو سكة

اعربت الولايات المتحدة الامريكية يوم الاثنين في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٧ عن قلقها من بيع جنوب افريقيا لسورية انظمة الكترونية لتحديث اجهزة تصويب الدبابات. واعلنت ان هذا البيع لدولة لاتزال واشنطن تتهمها بدعم الارهاب سيكون امراً خطيراً وسيؤدي الى الغاء المساعدات الامريكية الى بريتوريا.

وفي مساء اليوم التالي اي الثلاثاء في ١٤ كانون الثاني صرح (ايغال بالمور) الناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية بان الحكومة الاسرائيلية حذرت جنوب افريقيا من بيع اسلحة الى سورية وقال لوكالة فرانس برس ان مدير عام الخارجية الاسرائيلية (إيتان بن تسور) حدد موعداً لسفير جنوب افريقيا صباح الاربعاء ليطلب منه ايضاحات، كما طلب الى القائم بالاعمال الاسرائيلي في بريتوريا بان يعرب عن قلق اسرائيل من هذا الموضوع وختم بالمور تصريحه بالقول: «ان الامر مقلق ونعتقد بان بيع كمية كبيرة من السلاح الى بلد مثل سورية لايمكن ان يساعد عملية السلام في الشرق الاوسط»...

● - رد جنوب افريقيا:

يوم الاربعاء في ١٥ كانون الثاني وفي حديثه للصحفيين في منزله في جوهانسبورغ قال الرئيس نيلسون مانديلا: ان جنوب افريقيا ستعقد اتفاقات مع اية دولة بصرف النظر عما اذا كان الغرب راض عنها ام لا وليس هناك اية دولة في العالم يمكن أن تملي ارادتها على جنوب افريقيا. واضاف الرئيس مانديلا: لن نسمح كذلك لاي دعم او معونة من اية دولة ايا كانت قوتها بأن تملي علينا سياستنا الخارجية ..... ولانسمح لاية دولة بانتهاك سيادتنا او تقويض كبريائنا

الوطني ولن اصغي ابداً لاي تهديد. ثم نقلت وكالة رويتر في اليوم نفسه عن مانديلا قوله: سيكون عملاً غير اخلاقي ان نتخلى عن البلدان التي ساندتنا في الكفاح ضد النظام العنصري بناء على نصيحة دول كانت صديقة لنظام الفصل العنصري مضيفا بان اعداء دول الغرب ليسوا اعداءنا.

واضاف مانديلا ان بعض اصدقاء جنوب افريقيا يستخدمون قنوات دبلوماسية تتسم بالتكتم لتسوية الخلافات وهم لايسارعون الى اعتلاء قمم الجبال ويبدأون في املاء المواقف على الدول الاخرى.

ولقد سبق حديث الرئيس مانديلا تصريح المتحدث الصحفي باسمه (باركس مانكا هلانا) الذي قال: إن انتقاد الولايات المتحدة لصفقة اسلحة مقترحة لسورية ينطوي على تعال غير مقبول وان جوهانسبورغ لن تقبل بان تملي واشنطن عليها سياستها.

وفي تعقيبه على تهديد الولايات المتحدة بقطع المساعدات التي تقدمها لجنوب افريقيا قال المتحدث نفسه: إننا نكره هذا النوع من السلوك ولانحب التعالي وينبغي على الامريكيين الايفعلوا هذا، فهم لن يوجهوننا، ولن يملوا علينا ما ينبغي ان نفعله.

اما حزب المؤتمر الافريقي الحاكم فقد اكد بان منتقدي الصفقة مع سورية يحاولون اعادة فرض سياسات موالية لاسرائيل ترجع الى حقبة الفصل العنصري في جنوب افريقيا من اجل الحيلولة دون احلال سلام عادل ومتوازن في الشرق الاوسط.

واكد الحزب رفضه لانتقادات واشنطن للصفقة وقال: إن جنوب افريقيا جندت لاسرائيل ايام الفصل العنصري على حساب دول عربية.

● - موقف القطر السوري: وردود افعال اخرى:

صرح يوم الاربعاء في ١٥ كانون الثاني مصدر سوري مسؤول بأن ما اعلنه الناطق الامريكي ما هو إلا اتهامات ظالمة لامبرر لها سوى إرضاء اسرائيل ملحقا بذلك ضرراً بمصداقية دور بلاده في الرعاية النزيهة لانجاح عملية السلام... هذه العملية التي كانت سورية وما زالت متمسكة بها وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام. إنه لامر يدعو حقا لاستغراب العالم الذي يدرك بأن اسرائيل متخمة بالسلاح وتصنع مختلف انواعه المتطورة التقليدية وغير التقليدية وتستخدم بعضه في اعتداءاتها على العرب منتهكة بذلك حتى قوانين

التصدير الامريكية ، هذا بينما تمارس الولايات المتحدة الضغوط على دولة اثر اخرى لحرمان سورية من حقها الطبيعي في امتلاك الحد الادنى من وسائل الدفاع المشروع عن النفس.

وأضاف المصدر السوري : (ومن المؤسف ان يمارس الضغط على جنوب افريقيا بعد تحررها من العنصرية وتخليها عن سلاحها النووي لمنعها من التعامل التجاري مع سورية وبيعها بعض الاسلحة العادية، في حين مازال المجتمع الدولي يذكر كيف كان الناطقون الامريكيون يصمتون حيال التعاون العسكري الوثيق الذي كان قائما بين اسرائيل والنظام العنصري السابق في جنوب افريقيا وخصوصا في مجال التسلح النووي. إن محاولة الولايات المتحدة تطبيق قوانينها وقراراتها المحلية على دول العالم،وإرغام هذه الدول على تبني لائحتها الارهابية لاعتبارات سياسية مستندة الى مزاعم ملفقة، هو امر مرفوض لتناقضه مع احكام القانون الدولي واسس العلاقات الدولية المبنية على المساواة في السيادة والكرامة الوطنية والمكرسة في ميثاق الامم المتحدة)

بالاضافة الى الرد في موقف القطر العربي السوري، اثار الموقف الامريكي ردود افعال واسعة ومستنكرة ان على صعيد المنطقة او على صعيد العالم بأسره. ولقد اعربت هذه الردود أولا عن دهشتها من صفقة اسلحة عادية لدولة دخلت مسيرة السلام بترحيب امريكي بأهمية الدور السوري لانجاح عملية السلام ، اضف الى ذلك ماشهدته العلاقات الامريكية السورية من تطور خلال الزيارات المكوكية لاغلب المسؤولين الامريكيين لدمشق، وثانيا ان سورية والدول العربية اكدت خلال مؤتمر القمة العربية الاخير ان السلام خيار العرب الاستراتيجي، وان الموقف السوري واضح وضوحا تاما في ذلك، حيث كان منذ بدايته يؤكد استعداد سورية للسلام الكامل... إن الولايات المتحدة التي عبرت عن موقفها الاخير برفضها هذه الصفقة الدفاعية البحتة بين دمشق وبرتوريا إنما هي في الحقيقة وكما قالت صحيفة الشروق التونسية تعبر عن استجابة لمتطلبات انحيازها التام لاسرائيل ولتفوق تل ابيب العسكري الذي جددته الادارة الامريكية الجديدة على لسان رئيس الاركان الامريكي اثناء زيارته لاسرائيل مؤخراً.

إذا ليس الخوف خوفا على مسيرة السلام .. ومن المضحك ان نقول بأن الولايات المتحدة تخاف على اسرائيل من هذه الصفقة، وقد غمرتها بمواقف

لامثيل لها بدءا من اتفاقية التحالف الاستراتيجي الى المساعدات العسكرية السنوية مروراً بضمانات القروض التي استخدمتها اسرائيل وبعلم واشنطن لتوسيع الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة. ومن جهة ثانية ، ما مغزى هذا التهديد الامريكي الواضح لدولة مثل جنوب افريقيا؟ ولماذا الاعلان عن قطع المساعدات المالية عنها(التي لاتتجاوز اساساً / ٨٢/ مليون دولار سنويا)، في حال اتمام الصفقة؟... علام يدل هذا الغضب الامريكي؟... هل هو محاولة من جانب واشنطن لضم جنوب افريقيا إلى قائمة الدول العاصية؟... للاجابة عن هذا السؤال لابد اولا من الحديث عن الوضع الجيو ــ سياسي لهذه الدولة ومن ثم الحديث عن تعاظم الدور الذي يلعبه رئيسها نيلسون مانديلا على الصعيدين الافريقي والعالمي.

● ـ جنوب افريقيا: الوضع الجيو ـ سياسي:

هي جمهورية اتحادية تتألف من تسع مقاطعات Provinces : الكاب الشمالي والكاب الجنوبي والكاب الغربي وترانسفال الشمالي وترانسفال الشرقي وبريتوريا وايت ووترسداند فيرنجن وكوازيلوناتال ودولة الاورانج الحرة. المساحة الاجمالية ١٢٢١٠٠٠ كم٢ وعدد السكان ٤٠٦٠٠٠٠ نسبة ٧٥٪ من السود الافارقة و١٣٪ من البيض و ٩٪ من مختلط الجنسين (العرقين)

و٣٪ من اصل اسيوي . العاصمة بريتوريا، ومن اكبر المدن جوهانسبورغ تاتي بعدها دوربان وبورت اليزابيث ولسوذاوا ماسيرو. يتكلم السكان احدى عشرة لغة، في مقدمتها اللغة الانكليزية.

تعتبر جمهورية جنوب افريقيا، تاريخياً القوة الاقتصادية الاولى في القارة الافريقية بالاضافة لموقعها الاستراتيجي والجغرافي الهام في التربع على عرش القرن الافريقي. بيد ان الازدهار الاقتصادي النسبي لهذه الجمهورية، كان مصدراً للتهديد بالاضطرابات العرقية فيها حيث امتلكت الاقلية البيضاء فيها دائما معظم المواقع السياسية والاقتصادية، وكان لها بالتالي أرجحية اتخاذ القرارات في شؤون البلد كافة.

تبدلت الاموعام ١٩٩٤ حيث بدأ تطبيق الدستور الانتقالي الجديد الصادر عام ١٩٩٣ بدلا من دستور عام ١٩٨٣.... لقد سمح الدستور الجديد بالانتخابات المتعددة الاعراق. كما جاء فيه بأن رئيس الجمهورية ينتخب من قبل الجمعية الوطنية (المجلس النيابي) لمدة خمسة اعوام وله نائبان: احدهما يمثل حزب الاغلبية في الجمعية الوطنية والثاني يمثل الحزب الثاني في الجمعية .

ولقد انتخب في العام نفسه ١٩٩٤ الزعيم التاريخي لحزب المؤتمر الافريقي نيلسون مانديلا رئيسا للجمهورية. واليوم، وبعد مرور ما يقارب الثلاث سنوات على انتهاء الحكم العنصري في جنوب افريقيا، ماتزال الاغلبية السوداء (بسبب التراكمات الطويلة عبر السنين) غير متساوية مع الاقلية البيضاء من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية... فبينما تنتشر الامية في صفوف هذه الاغلبية، ماتزال الاقلية ممسكة بمفاصل الحياة الاقتصادية وبمعظم الوظائف العامة في الدولة.

يوجد في جنوب افريقيا ثروة هامة من المعادن الثمينة (ذهب، ماس، تيتان، فناديوم، كروم، مغنيزيوم) ولديها قاعدة صناعية جيدة وتعمل الصناعة التحويليةفيها بشكل اساسي للسوق المحلية، وهي متمركزة في جوهانسبورغ والمدن التي بها مرافئ. الزراعة تكفي القسم الاعظم من احتياجات السكان ومن اهم الزراعات القمح والذرة وقصب السكر والعنب وتعتني جنوب افريقيا كذلك بتربية الابقار والاغنام.

تاريخيا: بعد الاستفتاء الذي جرى عام ١٩٦١ تحول اتحاد جنوب افريقيا الى جمهورية واحدة مستقلة عن بريطانية وانسحبت اثرها من الكومنولث.

بعد عام ١٩٦٦، اتبع كل من فورستروبوتا (رؤساء حكومات فرؤساء جمهوريات) سياسة التمييز العنصري الامر الذي زاد في عزلة البلد عن العالم.

وأوقعت الاضطرابات التي حدثت عامي ٨٥ و ١٩٨٦آلاف الضحايا مما حدا بمعظم الدول حتى الغربية منها الى قطع علاقاتها مع جنوب افريقيا بل والى فرض عقوبات اقتصادية شديدة عليها. وفي عام ١٩٨٩ تسلم فردريك دوكليرك رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الوطني خلفا لبوتا المستقيل وبدأ سياسة الانفتاح والحوار مع الاغلبية السوداء ومع حزب المؤتمر الافريقي، واطلق سراح نيلسون مانديلا عام ١٩٩٠ وبدأت فترة انتقالية من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ محورها المفاوضات المباشرة ومبتغاهاالوصول الى دستور معاد للعنصرية . وبالفعل تم ذلك... وتم رفع العقوبات الاقتصادية عام ١٩٩٤ وبعد ان اصبح مانديلا رئيسا للجمهورية واصبح دوكليرك نائبا له الى جانب نائبه من حزب المؤتمر ثابومبيكي.

● مانديلا من مناضل سجين الى رئيس للجمهورية:

ولد نيلسون روبلهلا مانديلا في قرية كونو بمقاطعة اوماتا في ١٨ تموز ١٩١٨. وعندما بلغ العشرين من عمره غادر الى جامعة فورت هاري الخاصة بالسود لكنه لم يلبث أن طرد منها بعد اقل من عام فسافر إلى جوهانسبورغ وهناك عمل كمراقب في منجم للفحم إلى جانب دراسته للحقوق.

في هذه المرحلة التقى بكل من والترسيسو ولوراوليفر تامبو ليشترك معهم في عصبة شباب المؤتمر الوطني الافريقي. في عام ١٩٥٦ كان مانديلا واحداً من المعارضين ال ١٥٦ الذين أدينوا بتهمة الخيانة ثم برئوا منها بعد بضع سنوات. عام ١٩٦٠ قرر مانديلا ورفاقه بأن الوقت قد حان لتخلي المؤتمر الوطني الافريقي عن مبدئه السياسي بعدم اللجوء إلى العنف وبالتالي تبني سياسة العنف المنظم سبيلاً لحصول الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا على حقوقها. وبدأ مانديلا مرحلة العمل السري وأسس الجناح العسكري للمؤتمر الافريقي الذي عرف باسم رمح الامة ونفذ أول عملية عسكريةفي ١٦ كانون الاول ١٩٦١، غادر بعدها البلاد إلى لندن ومنها إلى الجزائر للتدرب على أساليب خوض حرب العصابات. اعتقل لدى عودته مباشرة عام ١٩٦٢ وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة مغادرة البلاد بطريقة غير شرعية. وفي عام ١٩٦٣ اعتقلت الشرطة بقية أعضاء قيادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي وضبطت وثائق تدين مانديلا ورفقاه بتهمة التخريب والتآمر لقلب النظام السياسي القائم. وفي ١٢ حزيران ١٩٦٤ حكم على مانديلا بالسجن مدى الحياة. وأصبح بعد خروجه عام ١٩٩٠ أشهر معتقل سياسي في القرن العشرين ورمزاً لنضال شعب يكافح ضد أبشع نظام للتمييز العنصري ومن أجل تحقيق الحرية والمساواة والعدالة. نال مانديلا جائزة نوبل للسلام ولكن مناصفة مع فريدريك دوكليرك عام ١٩٩٣.

● دلالات واستنتاجات:

بالتأكيد لاتنقص الشجاعة ولا الحزم والاصرار رجلاً مثل مانديلا المتميز بتاريخ نضالي ساطع ليتخذ المواقف التي اتخذها في مواجهة هذه الأزمة. ولقد ثمنتها القيادة في القطر العربي السوري عاليا، من خلال تصريح المصدر المسؤول الذي سبقت الاشارة اليه في هذه الدراسة . كما لن يكون مستغربا من بلد عانى شعبه عشرات السنين وذاق طعم الظلم والطغيان والتمييز العنصري بأبشع صوره، ان يقف خلف رئيسه وقيادته للدفاع عن المواقف الشجاعة... لان هذا الشعب هو الاقدر على الاحساس بالظلم الذي تعاني منه شعوب اخرى وفي مقدمتها الشعب العربي إزاء عدوان اسرائيل وصلفها وعنصريتها... هذا مع العلم بان حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي وشعبنا العربي في كافة اقطاره كان في مقدمة المدافعين عن مانديلا ورفاقه. وفي مقدمة المطالبين بجنوب افريقيا حرة خالية من التمييز العنصري. وفي هذا كله تكمن قوة الموقف الجريء لهذا البلد الصديق في مواجهة السلوك غير الصائب للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من توقع الدوائر الغربية (كما اشارت عدة صحف عالمية) بان تمارس الولايات المتحدة واسرائيل مزيدا من الضغوط على جنوب افريقيا لمنع اتمام هذه الصفقة، وعلى الرغم من ان سفير اسرائيل في جنوب افريقيا اليعازر غرانوت اشار صراحة الى ذلك حين قال: «بان الولايات المتحدة تمتلك ادوات ضغط يمكن تسليطها على جنوب افريقيا» إلا ان جنوب افريقيا اعتبرت الموضوع ومازالت تعتبره قضية تخص استقلالها الوطني واكدت بانها لن تقبل من اي طرف ان يملي عليها ما يجب ان تفعله. فبعد اسبوع واحد على تصريحات مانديلا، اعلن نائبه ثابومبيكي (الاربعاء في ٢٢/١/١٩٩٧) بان بلاده ستقوم ببيع اسلحة لسورية دون ادنى شك او ريب او سر في هذا الامر، مشيرا الى ان بلاده لن تبالي بالتهديدات الامريكية التي جاء فيها وقف المساعدات التنموية.. واضاف مبيكي (خلال مؤتمر صحفي عقده عقب اجتماع مغلق للجنة المركزية لحزب المؤتمر الافريقي الحاكم)، بان حكومة جنوب افريقيا ستقيم وتعزز علاقات متميزة مع الدول العربية بدلا من اسرائيل التي تمتعت بسياسة النظام العنصري السابق، الذي كان يجافي الدول العربية ارضاء لاسرائيل... وتساءل مبيكي: لماذا لانبيع اسلحة لسورية وجنوب افريقيا دولة حرة مستقلة؟ ثم اختتم تصريحه بالقول: لايمكن ان ننطلق من موقف ان بلدا له سلطان النقض «الفيتو» على القرارات السياسية لحكومة جنوب افريقيا.

وفي الحقيقة، ورغم ان الولايات المتحدة عازمة على كبح جماح الصناعة العسكرية في جنوب افريقيا خوفا من ان يصبح لهذه الدولة موطئ قدم راسخة ومنافسة لامريكا في السوق الدولية (كما يرى جوناثان ماركوس محرر الشؤون العسكرية في اذاعة لندن)، يمكن القول ان الموقف الجريء لحكومة جنوب افريقيا في مسالة بيع القطر السوري لانظمة الكترونية، قد أوجد له صدى طيبا لدى العرب بخاصة ولدى كل الشعوب المحبة للحرية والسلام بعامة.

وهذا الموقف بالنتيجة هو الذي ادى الى تراجع في الموقف الامريكي وبعد اقل من اسبوع واحد على بداية الازمة، حيث اعلن نيكولاس بيرنز المتحدث بلسان الخارجية الامريكية مساء الاربعاء في ٢٢/١/١٩٩٧: «نامل ان نبدأ نقاشاً ودياً وعقلانياً في هذا الخصوص مع حكومة جنوب افريقيا».

وشتان ما بين التهديد باستخدام ادوات الضغط وقطع المعونات، ومابين النقاش الودي العقلاني.

دراسات اقتصادية

مؤتمر القاهرة الاقتصادي والمسار السياسي

● الرفيق: د. غازي حسين

تعتبر **فكرة القمم الاقتصادية للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا** فكرة اسرائيلية اطلقها شمعون بيريز وتبنتها الولايات المتحدة الامريكية واخرجتها من خلال مجلس العلاقات الخارجية الامريكي، والمنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» في سويسرا، حيث طلبت الحكومة الاسرائيلية كمكافأة لها على القبول بالصيغة التي وضعتها الولايات المتحدة الامريكية لمؤتمر مدريد تحقيق اثنتين لحل ازماتها الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي لمواطنيها:

الاولى: عقد المفاوضات المتعددة الاطراف والتي انبثق عنها خمس لجان ابان حكم اسحق شامير.

والثانية: عقد مؤتمرات للتعاون الاقليمي لفتح الحدود العربية امام تدفق المنتجات الاسرائيلية ولدمج اسرائيل في المنطقة وجعلها المحور والمركز والقائد للتعاون الاقليمي.

وتبلورت **القمم الاقتصادية** ابان حكومة بيرس باستجابة ملك المغرب لعقد القمة الاولى في الدار البيضاء. وبالتالي فان عقد القمم الاقتصادية مكافأة لاسرائيل المعتدية ووسيلة لتقديم المكاسب الاقتصادية والسياسية لها ومساعدتها في حل الازمات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي لاتزال تحتل فيه الاراضي العربية وتنهب ثرواتها المائية وتصادر اراضيها الخصبة وتعرقل مسيرة التسوية.

مثلت القمتان الاقتصاديتان في ـ الدار البيضاء وعمان ـ الشذوذ في العلاقات الدولية والقانون الدولي لانهما كافأتا اسرائيل المعتدية والمغتصبة على حروبها العدوانية والتوسعية.

أطلق بيرس، زعيم حزب العمل الاسرائيلي «فكرة القمم الاقتصادية»، وتخفيض قوة العرب العسكرية للمحافظة على تفوق اسرائيل العسكري التقليدي والنووي لكي تربح اسرائيل بالهاعسكريا واقتصاديا وامنيا وسياسيا ولكي تنجح في فرض الهيمنة على البلدان العربية والقيام بنشاط اقتصادي كدولة عظمى تقود المنطقة وتستغل ثرواتها وتهيمن عليها.

لذلك تردد كثيرا بعد «قمتي ـ الدار البيضاء وعمان» السؤال التالي:

مَن المستفيد الحقيقي من القمم الاقتصادية اسرائيل ام العرب؟ ومن سيجني ثمار التطبيع في المستقبل مع العدو التاريخي للعروبة والاسلام؟

برز في عشية انعقاد **مؤتمر القاهرة الاقتصادي** التساؤل حول دعوة العديد من الدول غير الشرق اوسطية الى المؤتمر . وبعبارة اوضح لماذا وجهت الدعوة لاطراف غير اقليمية الى مؤتمر اقليمي؟

هل يعني ذلك انشاء تعاون اقتصادي اقليمي في الشرق الاوسط تحت وصاية الدول الغربية؟

ان اسرائيل دولة معتدية ومغتصبة وعنصرية واستيطانية لاتحترم العهود ولاتطبق مبادىء وقرارات الشرعية الدولية، بل تسخر القوة والكذب والتضليل وفرض الامر الواقع لتحقيق المزاعم والخرافات والاساطير اليهودية.

لقد كانت الظروف السائدة في المنطقة عشية موعد انعقاد مؤتمر القاهرة الاقتصادي غير مشجعة لانعقاده لدى الاطراف العربية المدعوة للمشاركة فيه وذلك لمجيء حكومة بنيامين نتنياهو المتطرفة وطرح مبدأ «الامن مقابل السلام» كبديل عن مبدأ «الارض مقابل السلام».

جمود المفاوضات على المسارين **السوري واللبناني**، ومساعي الحكومة الاسرائيلية للتخلص من مرجعية مدريد واعادة التفاوض على اتفاق الاذعان في اوسلو والاسراع في تهويد القدس وتوسيع الاستيطان. وضع العملية السلمية على حافة الانهيار.

وردت القمة العربية في القاهرة (حزيران ١٩٩٦) على غطرسة الحكومة الاسرائيلية واطماعها بتجميد التطبيع والتعاون الثنائي والاقليمي معها والتمسك بمبدأ المسار السياسي اولا وليس المسار الاقتصادي وتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع سلطة الحكم الذاتي المحدود، والانسحاب الشامل من الجولان وجنوب لبنان.

لقد ابلغت مصر اسرائيل في الثاني من ايلول ١٩٩٦ عقب لقاء دافيد ليفي، وزير الخارجية الاسرائيلي مع الرئيس حسني مبارك في الاسكندرية انه «لايمكن التحدث عن التعاون الاقليمي اذا كانت مسارات السلام مشلولة او معاقة. ان عقد القمة في نوفمبر (تشرين الثاني) يتوقف على توفير الاجواء المناسبة والتطبيق النزيه والصحيح للاتفاقات.»(١).

وفي العاشر من ايلول اكدت وزارة الخارجية المصرية انه لايجوز ان يعقد المؤتمر الاقتصادي ثم نسمح له بالفشل، واذا كانت مصر غير متيقنة من نجاح المؤتمر فإن الافضل الايعقد»(٢).

وكان دنيس روس، المنسق الاميركي في عملية التسوية قد أكد في لقائه مع الرئيس مبارك بتاريخ الثالث عشر من ايلول ١٩٩٦ فك ارتباط القمة الاقتصادية عن عملية التسوية ملمحا الى ربط تنفيذ اتفاق الشراكة مع مصر الموقع في ايلول ١٩٩٤ بانعقاد القمة في موعدها.

واتصل الرئيس كلينتون مع الرئيس مبارك وطلب منه عدم تأجيل عقد المؤتمر الاقتصادي، مما اضطر الرئيس مبارك الى التراجع عن فكرة الغائه او حتى تأجيله.

اصرت الادارة الاميركية على عقد المؤتمر في موعده المحدد قبل الانتخابات الاميركية حتى انتهاء ادارة الرئيس كلينتون وكأنها غير قادرة على تنفيذ التزاماتها تجاه اسرائيل وذلك خوفا من اللوبي اليهودي. وبمعنى آخر اصرت على عقد المؤتمر انطلاقا من حرصها على عدم اغضاب اسرائيل. وكانت الولايات المتحدة تركز في الماضي على القضايا السياسية لعملية التسوية ولكن سرعان ما اخذت تركز على المسار الاقتصادي تلبية لرغبة اسرائيل وتنفيذها لمخططاتها لحاضر ومستقبل المنطقة العربية.

وترمي الولايات المتحدة من عقد المؤتمرات الاقتصادية تحقيق فوائد اقتصادية هائلة لاسرائيل، لكي تتخلص في المستقبل من تقديم المساعدات الاقتصادية لها ولتحقيق الازدهار الاقتصادي فيها.

فأصرت ادارة كلينتون على عقد المؤتمر فأنعقد المؤتمر.

وكانت مصر تهدف من جراء المطالبة بالتأجيل حرمان العدو الاسرائيلي فوائد وارباح وامتيازات جديدة في ظل تصعيد الاستيطان والاعتداءات على لبنان وتهديد سورية بالحرب، وعدم اعطائها الفرصة لتحقيق ما حققته في الدار البيضاء وعمان، بينما هي ترفض الانسحاب من القدس والجولان وتواصل سياستها العدوانية والتوسعية والعنصرية.

وسعت القاهرة الى الحيلولة دون اخذ اسرائيل حصة الاسد والموقع المتميز في المؤتمر واخفاء الطابع السياسي عليه فادرجت بندين:

الاول: يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني.

والثاني: بالمخاطر التي تواجه عملية السلام. وربطت عقد القمة بالتقدم الحقيقي في عملية السلام على المسار الفلسطيني.

لقد حملت ادارة الرئيس كلنتون مصر على عقد المؤتمر في ظل استعداد اسرائيل للحرب والتلويح بها ضد سورية ولبنان، وفي ظل التنصل الاسرائيلي من الاتفاقات مع سلطة الحكم الذاتي. لذلك انفجرت في مصر والبلدان العربية الدعوة الى وقف التطبيع الفوري مع العدو الاسرائيلي. وهنا يتساءل المواطن العربي:

لماذا تشترك الدول العربية في مؤتمر اقتصادي هدفه انقاذ اسرائيل من ازماتها الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي فيها على حساب الوطن والمواطن العربي؟

رحب نتيناهو بعقد المؤتمر في موعده في الوقت الذي جمدت فيه حكومته المفاوضات على المسارين السوري ـ واللبناني، وتخلت عن تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها . وتابعت مصادرة الاراضي الفلسطينية واقامة المستوطنات اليهودية عليها.

إن متابعة بعض الدول العربية لتطبيع العلاقات مع العدو الاسرائيلي يزيد من تعنته واطماعه التوسعية وسوف يؤدي في المستقبل الى هيمنة العدو على الثروات العربية ولقد شعرت الاحزاب السياسية في مصر بخطورة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل فعقدت عشية افتتاح مؤتمر القاهرة مؤتمراً مضادا تحت عنوان:

«مؤتمر المواجهة العربية لمخططات التعاون بين اسرائيل والدول العربية».

وتحدث فيه قادة وممثلوا احزاب المعارضة ، حيث اكدوا ادانتهم ورفضهم لانعقاد مؤتمر القاهرة في الفترة التي يطلق فيها رئيس الحكومة الاسرائيلية تهديداته باشعال حرب عدوانية جديدة ضد سورية ولبنان وتصعيد الاستيطان والتنصل من اتفاق «اوسلو» الذي صاغه سلفه شمعون بيريس.

واعتبر ابراهيم شكري، رئيس حزب العمل المصري «ان عقد المؤتمر الاقتصادي يضيع على العرب فرصة ذهبية للضغط على اسرائيل.... ان اضرار المؤتمر على مصر والعرب اكثر من منافعه وان دولة اليهود هي الرابح الوحيد من المؤتمر الذي سيتيح لها فرصة للتغلغل الاقتصادي في البلدان العربية(٣)».

واكدت الاحزاب المصرية ان مشاركة الكيان الصهيوني في المؤتمر تعتبر مكافاة للمعتدي، حيث سيقضي انعقاده على السلاح الوحيد لدى العرب في مواجهة التوسع والغطرسة والتعنت الاسرائيلي، وهو سلاح المقاطعة العربية.

ودعت الاحزاب الى قيام جبهة شعبية ضد كل اشكال التعاون مع العدو الصهيوني واحياء المقاطعة العربية.

واوصى المؤتمر بممارسة الضغوط على الحكومات العربية التي تتعاون مع اسرائيل ووجوب الوقف الفوري لكافة اشكال التطبيع والتصدي للمطبعين ومقاومة الاختراق التطبيعي، والعمل على احياء المشروع القومي، ومساندة ابناء الاراضي المحتلة في فلسطين والجولان، وتفعيل العمل العربي عبر المؤسسات الشعبية والرسمية.

وافتتح المؤتمر الذي انعقد بدعوة من اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع حسين عبد الرزاق امين اللجنة السياسية في التجمع بكلمة اكد فيها رفض كل اشكال الهيمنة الصهيونية والامريكية على مقدرات الامة العربية، داعيا جميع القوى السياسية المصرية والعربية الى التصدي لهذا المخطط الصهيوني العالمي. وتطرق الى خطورة السوق الشرق اوسطية.

وقال الامين العام للتجمع الدكتور رفعت سعيد في كلمته امام المؤتمر مشيراً الى حالة التردي العربي:

«نحن نكافىء المعتدي الاسرائيلي على سفك دماء العرب يوميا وتحديه السافر لكل الاتفاقات والقرارات الدولية(٤)». واعلن رفضه لمؤتمر القاهرة الاقتصادي.

ودعا **ضياء الدين داود، امين عام الحزب الناصري** احزاب المعارضة المصرية العمل على بناء جبهة شعبية تبتكر اساليب للمقاومة المستمرة لمواجهة اسرائيل والتردي العربي.

ودعا ابراهيم شكري، رئيس حزب العمل الى مقاطعة المنتجات الصهيونية والاميركية بعد ان افقدنا المؤتمر الاقتصادي في القاهرة الورقة الاخيرة لمقاطعة التعاون الاقتصادي مع اسرائيل، بينما دعا ابراهيم بدراوي، ممثل الشيوعيين المصريين احزاب المعارضة الى عمل جاد وسط الجماهير وصياغة مشروع نهضوي عربي شامل من اجل افساد المخطط الاسرائيلي.

واصدر المشاركون في المؤتمر بيانا عرى اهداف ومضمون مؤتمرات القمم الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان ومؤتمر القاهرة وتضمن عدداً من التوصيات منها:

— رفض الاشتراك في اية مؤتمرات او تجمعات او لقاءات تحضرها اسرائيل او تدعو الى التعاون معها.

- ممارسة كل صور الضغوط المتاحة على الحكومات والقيادات العربية التي تتعامل وتتعاون مع اسرائيل لكي توقف على الفور كل السياسات والانشطة المتصلة مع العدو الصهيوني.

- التصدي الفعال للقلة من المثقفين الذين اصابهم مس التطبيع مع العدو الصهيوني، والداعين اليه صراحة او بالالتفاف.

- العمل على احياء المشروع القومي العربي الوحدوي الذي يستهدف تحقيق تنمية عربية مستقلة.

- تكوين جبهة من القوى والفعاليات الحزبية العربية تقوم بوضع استراتيجية قومية تحقق الاماني والاهداف القومية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وتحدد الاساليب والوسائل العلمية لبلوغ هذه الغايات.

- الاستمرار في متابعة ورصد التطبيع في كافة المجالات وتشخيص المخاطر وتوظيف هذه المعلومات لخدمة الاهداف السابقة ولخلق حركة مقاومة واعية ورأي عام مدرك فداحة الخسائر الوطنية والقومية التي تنجم عن التهاون في مقاومة التطبيع(٥).

إن عقد مؤتمر «المواجهة العربية لمخططات التعاون بين اسرائيل والدول العربية» في القاهرة قبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر يظهر بجلاء شعور القوى والاحزاب السياسية في مصر مدى خطورة المؤتمرات الاقتصادية والتطبيع مع العدو الاسرائيلي مما يتطلب بناء جبهة عربية لمواجهة اسرائيل والتطبيع معها ومقاطعة منتجاتها وتعرية مضمون واهداف المؤتمرات الاقتصادية والتي جاءت تلبية لمخططات حزب العمل الاسرائيلي وتجسيدا عمليا «للشرق الاوسط الجديد» الذي وضعه بيرس.

إن احزاب المعارضة المصرية على حق برفضها وادانتها عقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي، لان القمم والمؤتمرات الاقتصادية للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لن تكون الا لصالح الكيان الصهيوني واليهودية العالمية والامبريالية الامريكية، وليست لمصلحة العرب او وطنهم ابداً.

افتتح الرئيس **حسني مبارك** المؤتمر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٦ بمركز القاهرة للمؤتمرات بحضور وفود من (٧٨) دولة و٥٢ منظمة دولية وعربية واقليمية و (٤٦٠٠) مشارك، منهم (٢٦٠٠) من رجال الاعمال. وقال الرئيس مبارك في خطابه الافتتاحي

«ان المنطقة تمر بمفترق طرق صعب، يلزمنا بالاختيار بين ان نبقى اسرى للماضي وبين التقدم صوب المستقبل. واضاف ان هذه المنطقة تحتاج الى اعادة بناء بعض مؤسساتها، ومن اجل صياغة قوانين جديدة من اجل المشاركة في مسيرة الاقتصاد العالمي. وان مصر اختارت السلام وهي تقود مسيرة السلام وتساعد الاطراف الاخرى. واضاف اننا نشهد مولداً جديداً للشرق الاوسط وان دول المنطقة تتوق الى مستقبل مشترك(٦)».

واكد الرئيس مبارك على ضرورة ارساء السلام الشامل من اجل جني ثمار التكامل الاقتصادي وانه لااندماج اقتصادي بدون سلام شامل. وشدد على ضرورة« ارساء السلام الشامل بجدية كاملة وعلى كل المسارات وبشكل لا رجعة فيه(٧)».

واشاد وزير الخارجية الامريكي بمواقف الرئيس مبارك واستضافة مصر للمؤتمر. وقال انه بدون امن فلن يكون هناك سلام وبدون سلام لن يكون هناك امن. واشار الى آليات التعاون الاقليمي مثل اتحاد غرف السياحة، واتحاد رجال الاعمال وبنك التنمية. واشاد بأجراءات الاصلاح الاقتصادي في مصر وان الولايات المتحدة ستزيد من تعاونها الاقتصادي مع مصر وقال:

هناك مكاسب تاريخية يجب الحفاظ عليها، مكاسب تستطيع الاطراف البناء عليها، هناك اتفاقان تاريخيان بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وهناك محاولات لوضع حد للارهاب، هناك اتفاقية سلام بين اسرائيل والاردن وسلسلة جديدة من الاتصالات الدبلوماسية والتجارية بين اسرائيل وجيرانها العرب، وهناك فرصة لاحلال السلام الشامل الذي يعم سورية ولبنان(٨)».

ولقيت كلمة وزير الخارجية الامريكي استقبالا فاتراً في المؤتمر لانه لم يتجرأ على توجيه اللوم الى اسرائيل خوفا من اللوبي الصهيوني في امريكا ولالتقاء مصالح البلدان في معاداة العروبة والاسلام.

واعلنت وزارة التجارة الامريكية في المؤتمر عن المشروعات المطروحة للاستثمار في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والتي تحتل المشروعات المشتركة

بين الاردن واسرائيل مكان الصدارة فيها، وذلك لتكوين رابطة اسرائيلية ـ اردنية تلحق بها سلطة الحكم الذاتي. وتتجه معظم المشاريع الامريكية لتدعيم مركز اسرائيل القيادي في المنطقة. ووجهت المشروعات الامريكية اهتماما خاصا بقطر والكويت في الخليج وبتونس والمغرب في شمال افريقيا.

واكد ديك سبرنغ، رئيس الاتحاد الاروبي ووزير خارجية ايرلندا، ان الاستثمار والتعاون يتطلبان الاستقرار والامن. وان الوقت قد حان لان يقدم الاتحاد الاوروبي الدعم لعملية السلام، مؤكدا ان الدعم الاوروبي يستند الى التجاور الجغرافي، وشبكة من العلاقات مع دول المنطقة . واضاف ان تحقيق السلام الشامل يتطلب التنفيذ الكامل للاتفاقات الموقعة والقرارات الدولية، واقرار مبدأ الارض مقابل السلام. واكد ان دور أوروبا استكمال للدور المهم الذي تقوم به الولايات المتحدة. وعبر عن قلق أوروبا من بطء المفاوضات.

وتحدث كلاوس شفاب، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) واوضح ان هناك ثلاث قواعد ذهبية يجب الاخذ بها، منها اختفاء الطابع الاقليمي وايجاد البيئة الملائمة لبناء المستقبل، وتوفير مناخ ملائم للمستثمرين ونشر الافكار الثقافية التي تدعو الى تحقيق افضل انتاج، وايجاد الثقة عن طريق عدم التدخل من قبل الحكومة.

وعقب انتهاء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر باشرت اللجان الفرعية وورش العمل المنبثقة عن المؤتمر اعمالها .

لقد قاطعت سورية ولبنان المؤتمر، واقبلت عليه دول الخليج بدون حماس باستثناء قطر.

وتحفظت بعض الدول التي كانت تهرول في تطبيع العلاقات مع العدو.

ولم تحضره ليبيا والسودان والعراق وايران لعدم توجيه الدعوات لهم، ولاسباب سياسية عند البعض منهم حتى لو وجهت لهم الدعوات.

لقد قام الموقف السوري واللبناني على رفض المفاوضات المتعددة الاطراف ورفض الاشتراك في القمم الاقتصادية والنتائج التي تمخضت عنها، بينما انصاعت مصر لعقده تلبية للطلب الامريكي، ولذلك لم تكن مواقفها في المؤتمر مع تطبيع العلاقات مع اسرائيل وانما التركيز على التعاون العربي ـ العربي وجلب الاستثمارات العالمية لمصر.

ووصف الدكتور ابراهيم فوزي، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار في مصر مؤتمر القاهرة بانه «يعد شمولا نوعيا في سلسلة مؤتمرات التعاون الاقليمي في المنطقة. وان ذلك التحول يكمن في الغاء فكرة كون اسرائيل محوراً لكل الانشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الاقليمية في المنطقة. كما كانت تحاول ان تروج لذلك في مؤتمر الدار البيضاء وعمان(٩)».

لقد شاركت دول الخليج باستثناء قطر بتحفظ في المؤتمر ، وجاءت المشاركة استجابة للرغبة الامريكية في تقديم التعاون الاقتصادي مع اسرائيل على اتفاقات السلام.

وعلق عبد الرحمن الزامل، رئيس مجلس ادارة شركة الزامل على مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي موضحا ان من الافضل الاستثمار في منطقة الخليج وقال: «ان الاستثمار الخليجي فيه نوع من التضحية في تلك المنطقة، واسرائيل لاتستحق التضحية ولا الاحترام والتقدير لانها نقضت كل العهود والمواثيق التي وقعت عليها(١٠)».

وبالرغم من الجهود المصرية لتحجيم المكاسب الاسرائيلية في المؤتمر وخصوصا الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي لتجاهل محاولات التقارب من قبل الشركات الاسرائيلية، قام رجال اعمال معظمهم قطريون واماراتيون بزيارة الجناح الاسرائيلي في المؤتمر ، في حين تحدث رجال اعمال اسرائيليون عن صفقات ابرمت مع رجال الاعمال الخليجيين ولكن على قاعدة التكتم(١١)».

وكانت الاجواء السياسية المتوترة في المنطقة قد خيمت على المؤتمر، الا ان وزراء دول مجموعة طابا التي انبثقت عن قمة عمان الاقتصادية وهي الولايات المتحدة ومصر والاردن واسرائيل وسلطة الحكم الذاتي عقدت اجتماعا على هامش المؤتمر. واصدروا بيانا ذكروا فيه اهمية تنمية الاقتصاد الفلسطيني واهمية انهاء اغلاق المناطق الفلسطينية باعتبارها خطوة ضرورية لتنمية اقتصادات المنطقة ككل.

وعقب انتهاء الاجتماع صرح ماهر المصري، وزير الاقتصاد الفلسطيني بأن الوضع السيء في الاراضي الفلسطينية هو نتيجة للممارسات الاسرائيلية واكد ان السلام لايمكن ان يأتي من خلال اجراءات الامن وحدها ولكن من خلال اعادة الحقوق لاصحابها والمضي في الاتفاقات المبرمة مع اسرائيل(١٢)».

ونظرت حكومة نتنياهو الى المؤتمر على انه فرصة لتنفيذ مشاريع اقليمية مع البلدان العربية المجاورة. وحض رجال الاعمال الاسرائيليين على المشاركة فيه. بينما اكد بيرس صاحب فكرة المؤتمرات الاقتصادية «ان الشرق الاوسط الجديد الذي يرتكز على السلام والتنمية الاقتصادية الاقليمية لم يمت وقال ان عملية السلام يجب ان تسير على قدمين احداهما سياسية والثانية اقتصادية(١٣)».

وجاء في مقدمة الورقة الاسرائيلية للمؤتمر التي كتبها نتنياهو ما يلي:

«البعض يعتقد ان السلام هو القاعدة الاساسية للتنمية الاقتصادية، وآخرون يعتقدون ان الروابط الاقتصادية توجد المناخ الصحيح للسلام، ونحن اضفنا انه بدون الامن لايصبح الوضع ممهدا للاستثمار الاجنبي(١٤)».

وقسمت اسرائيل في الورقة التي قدمتها تحت عنوان «برامج للتعاون الاقليمي» مناطق التنمية الى ثلاث:

وادي الاردن، ومنطقة طابا، وايلات، والعقبة وجنوب شرق المتوسط. وركزت الورقة على الاردن وخاصة منطقة وادي الاردن والعقبة وجعل الاردن معبرا لها لدول الخليج العربية.

وتضمنت الورقة مشروع ريفيرا البحر الاحمر كمشروع اسرائيلي - مصري - اردني مشترك، علما بأن مساحة السواحل الاسرائيلية على خليج العقبة صغيرة جدا وتبلغ ثلاثة كيلومترات يشغلها ميناء ايلات، بينما تبلغ السواحل المصرية (١٦٧)كم والاردنية ((١٧)كم.

وكرر وزير المالية الاسرائيلي، دان مريدور الشكوى من بطء التطبيع مع مصر مقارنا اياه بالتقدم مع الاردن. واكد ان وفد بلاده من الرسميين ورجال الاعمال لقي معاملة جيدة من الدولة المضيفة ومن جانب بقية الدول العربية، وان اسرائيل مرتاحة لاعمال ونتائج المؤتمر .

واستطاع بسهولة الاجتماع مع العديد من المسؤولين العرب، وان هذه الاجتماعات تمت بطلب من المسؤولين العرب. ونفى ان بلده تعرض الى عزلة اقليمية في المؤتمر، كما رفض تأكيد التزام اسرائيل بمبدأ مقايضة الارض بالسلام، «وان حكومته تركز في المقام الاول على التعاون الاقتصادي الاقليمي، لانه ركيزة اساسية في التسوية السلمية. ومن ثم جئنا بمفهوم الاقتصاد اولا حتى تنتهي كل المشاكل السياسية . واتمنى الا نجعل الاقتصاد اسير السياسية».

ويتجلى الطمع والصلف والاستعلاء في نظرة اسرائيل المستقبلية للسلام، حيث تضع التعاون الاقليمي والامن وانتهاك الحقوق والسيادة العربية ومبادىء وقرارات الشرعية الدولية قبل السلام.

وهاجمت الصحف الاسرائيلية الرئيس مبارك ووزير الخارجية المصري عمرو موسى وكتبت هآرتس تقول:

« فعقد المؤتمر ومشاركة اسرائيل مشروطان بقبول املاءات القاهرة بالنسبة للسلام، وبامكان اسرائيل ان تساهم في الشرق الاوسط الجديد الذي تنزعه القاهرة فقط، ان هي عادت الى حجمها الطبيعي. **وقال كاتب المقال بوقاحة لايحسد عليها: وكدجاجة تقف على كومة قمامة انتصب الرئيس المصري حسني مبارك وقام بالتنظير والتبشير بقوله: ان الاعداء المشتركين للمسلمين والمسيحيين واليهود هم الفقر والامية وانعدام الصبر والتسامح والتعليم قصر النظر وان على اسرائيل ان تطبق مبدا الارض مقابل السلام، والا فإنها ستكون متهمة بجريرة ضياع الحلم(١٥)».**

واعتبرت جيروز اليم بوست ان مؤتمر القاهرة كان فاشلاً بسبب الدور الذي لعبته مصر.

وقالت ان المؤتمر فشل في تحقيق هدفه الاساسي وهو ان يظهر للعالم ان منطقة الشرق الاوسط مفتوحة للاستثمار ، واحاطت مصر المؤتمر بأزمات شملت تهديدات بالغائه، كما انها جعلت عربة السياسة تسبق عربة الاقتصاد.

وانهت الجريدة المقال بقولها: «لقد حان الوقت للعالم العربي كي يفهم انه لايمكن ان ينال الثمار التي يريدها من الاقتصاد العالمي بينما هو يواصل نزاعه مع اسرائيل. وعلى العالم العربي ان يفعل ما بوسعه لعدم الربط بين التعاون الاقتصادي وعملية السلام، لان مثل هذا التعاون لايمكنه بمفرده ان يجلب السلام ولايمكن في نفس الوقت انتظار السلام الكامل».

واختتم المؤتمر الاقتصادي الثالث اعماله في ١٤/١١/١٩٩٦ ببيان حمل اسم «اعلان القاهرة وتميز بلهجة دبلوماسية اكثر من اللزوم، اذ تعمد عدم ذكر اسم الطرف الذي يعرقل التوصل الى السلام وهو اسرائيل. كما تجنب البيان تحميل اسرائيل مسؤولية اغلاق المناطق الفلسطينية واكتفى بالنص على رفع الاغلاق بوصفه اساسا لوقف تدهور الاوضاع الفلسطينية وتحسين الاجواء المحيطة بعملية السلام ككل».

وتضمن البيان دعوة واضحة الى الالتزام بصيغة مدريد وقرارات مجلس الامن الدولي وجاء فيه:

«كما يعرب المشاركون عن التزامهم التام بتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط على اساس ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد للسلام وعلى اسس قرارات مجلس الامن خاصة ٢٤٢ و ٣٣٨».

ورحب البيان بتاسيس «اتحاد السفر والسياحة في الشرق الاوسط في العاصمة التونسية وانشاء بنك التعاون الاقتصادي ومقره القاهرة . والتزم المشاركون بالاستمرار في انشاء مجلس تجارة اقليمي. وقرروا الاجتماع مرة اخرى في اواخر عام ١٩٩٧ في مدينة الدوحة بقطر لعقد المؤتمر الاقتصادي الرابع هناك.

اختلفت التفسيرات العربية والاسرائيلية حول تقييم المؤتمر وذلك لاختلاف الاهداف والمصالح، حيث يعتقد رجال السياسة في مصر وبعض الخبراء المصريين ان المؤتمر قطع الصلة بينه وبين قمتي الدار البيضاء وعمان باخراج رهانات الشرق اوسطية من التمحور حول اسرائيل وتوجيهها نحو احتمالات لتعاون عربي - عربي فاعلن عمرو موسى تصور بلده وقال:

«كان هناك انطباع خاطئ، في مؤتمري الدار البيضاء وعمان بجعل من دولة معينة اساسا للتعاون الاقليمي.

واضاف انه في القاهرة تم تصحيح هذا المفهوم الخاطيء ولم يعد التعاون الاقليمي منصباً على دولة بعينها.

واصبح التعاون العربي - العربي هو اساس التعاون الاقلمي من دون استبعاد اي دولة اخرى(١٦)».

وقال ان الحكومة الاسرائيلية تتحدث عن التعاون الاقليمي في الوقت الذي تغلق ابواب فلسطين ، وهذا كلام متناقض وبهذه السياسة لايمكن ان تكافأ اسرائيل. ورفض كليا المقولة الاسرائيلية حول الامن وقال: «نحن نرى ان مفهوم الامن هوالامن الشامل للجميع وليس الامن الاسرائيلي فقط».

واكدت مصر ان اسرائيل ستعامل كاي دولة اخرى في المنطقة وليست كدولة ذات وضع متميز.

ويلخص طه عبد الحليم، نائب مدير الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام النجاحات التي حققها مؤتمر القاهرة في هدفين اساسيين: «الهدف الاول تاكيد مصداقية مصر في السلام، وانها تتحدر على مستوى المسار الاقتصادي بما يتناسب مع مستوى انخفاض المسار السياسي، بمعنى انها استخدمت المؤتمر كاداة للضغط على اسرائيل. والهدف الثاني، خاص بالتنمية الاقتصادية، وفي رايي كان من الخطا عدم عقد هذا المؤتمر فاذا كنت قد وضعت ضمن احد اهدافك ان تجذب الاستثمار الاجنبي...... اذا ، فلم يكن هناك اي معنى لالغاء هذا المؤتمر(١٧)».

لقد نجحت ادارة الرئيس كلنتون في تجيير قمتي الدرا البيضاء وعمان لمصلحة اسرائيل، وجعلتها محور جميع المشاريع الشرق اوسطية، وبالتالي نجحت اسرائيل في تسخير التعاون الاقليمي لحل ازماتها الاقتصادية واعفاء الولايات المتحدة والمانيا في المستقبل من تقديم المساعدات الهائلة لها لاستيعاب المزيد من المهاجرين وبناء المزيد من المستوطنات وتقوية الجيش الاسرائيلي.

«وبالتالي جاء مؤتمر القاهرة فرصة لمصر لكي تنقض خطا هذا المبدا، على اساس ان في المنطقة دولا اخرى يجب الا تمتهن او تقلل مكانتها، ثم ان مبدا التعاون لايمكن ان يبنى بسيطرة طرف على طرف(١٨)».

وبالفعل تغيرت المواقف العربية بعض الشيء، وذلك بسبب مواقف وممارسات الحكومة الاسرائيلية العدوانية والتوسعية والاستيطانية واعلانها المتكرر عدم الانسحاب من الجولان.

« حتى الهرولة القطرية للتعاون مع اسرائيل التي شهدتها قمة عمان واسفرت عن اتفاقية مشروع ثنائي لنقل الغاز الطبيعي الى تل ابيب انتهت بالتجميد (المؤقت) بسبب عرقلة الحكومة الاسرائيلية الجديدة لمفاوضات السلام. وجدير بالذكر في هذا السياق التاكيد على ان مصر، او اي دولة عربية اخرى، لم تسعى الى عزل اسرائيل ايام المؤتمر وانما طبيعة الاحوال التي سبقت عقد المؤتمر هي التي ادت الى شيوع نفور عام من قبل الدول المشاركة وخاصة العربية منها تجاه المشروعات الاسرائيلية(١٩)».

لقد تجنبت الوفود العربية الى حد ما الوفد الاسرائيلي وتناقص عدد المهرولين لعقد الصفقات والتطبيع مع العدو، حيث لم يعد مفهوم الهرولة القائم على اساس ان المصالحة ستشجع اسرائيل لاستكمال مسار التسوية على المسارين السوري واللبناني يلقى صدى يذكر ، بل ان المقولة التي تقوم على ضرورة الامتناع عن توفير الثمار الاقتصادية والتطبيع بوصفها اخر ما تبقى للضغط على العدو هي التي بدت تسيطر على الموقف العربي.

كما اظهرت ممارسات اسرائيل القمعية والاستيطانية خطا المهرولين الفادح واثره على الحقوق الوطنية والقومية للعرب والمسلمين والمسيحيين في فلسطين وبيت المقدس، اذ لايمكن على الاطلاق الجمع بين مصالح العدو الاسرائيلي والمصالح العربية فإذا تعاونت دولة عربية مع اسرائيل فان مثل هذا التعاون سيوجه لخدمة الهيمنة الاسرائيلية على الثروات والمقدرات العربية.

لقد اثبت مؤتمر القاهرة الاقتصادي ان الاقتصاد لايزال تابع للسياسة، وبالتالي فشلت السياسة الاميركية القائمة على عقد المؤتمرات الاقتصادية مع تجنب التسوية السياسية، حيث حاولت الولايات المتحدة دفع التعاون

الاقليمي في منأى عن الحل السياسي. ولكن مصر ربطت التعاون الاقليمي بالتقدم في عملية السلام. وتحاول اسرائيل بدعم كامل من ادارة الرئيس كلينتون تغيير المعادلة بتقديم التعاون الاقتصادي على السياسة للتمتع بفوائد التعاون الاقتصادي قبل تحقيق السلام العادل والشامل. ونجحت بذلك في قمتي الدار البيضاء وعمان وفشلت في مؤتمر القاهرة، حيث تفوق دعاة تقديم السياسة على الاقتصاد.

المصادر

١) جريدة الحياة في ١٣/١١/١٩٩٦.
٢) المصدر السابق نفسه.
٣) الحياة في ٩/١١/١٩٩٦.
٤) الاهالي المصرية في ١٣/١١/١٩٩٦.
٥) المصدر السابق نفسه.
٦) الاهرام في ١٣/١١/١٩٩٦.
٧) الحياة في ١٣/١١/١٩٩٦.
٨) الاهرام في ١٣/١١/١٩٩٦.
٩) الاهرام في ١٤/١١/١٩٩٦.
١٠) ملحق جريدة الشرق الاوسط الاقتصادي ٨/١١/١٩٩٦.
١١) السفير في ١٣/١١/١٩٩٦.
١٢) الاهرام في ١٤/١١/١٩٩٦.
١٣) الحياة في ٩/١١/١٩٩٦.
١٤) الاهالي في ٢٠/١١/١٩٩٦.
١٥) المصدر السابق نفسه.
١٦) السفير في ١٥/١١/١٩٩٦.
١٧) طه عبد الحليم، ندوة مجلة المستقبل العربي، المستقبل العربي العدد ٢١٥، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ١٢٥.
١٨) مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧، كانون الثاني ١٩٩٧، ص ٢٥٢.
١٩) المصدر السابق نفسه.

مزايا سياسة الحرية التجارية وعيوبها

● الرفيق: د. ناصر عبيد الناصر

يبقى الاقتصاد عصب الحياة، ونظراً لاهمية الطبيعة السياسية التي تسير العملية الاقتصادية من جهة ولتعميم الفائدة في طرح مثل هذه المواضيع واغناء فكر الرفاق من جهة أخرى تنشر المناضل بحثين في هذا الاتجاه.

١ - مزايا سياسة الحرية التجارية وعيوبها الذي بين ايديكم.

٢ - مزايا سياسة الحماية التجارية وعيوبها الذي يأتي نشره في عدد قادم.

ولهذا اردنا التنويه.

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الحياة الاقتصادية، ويتحدد دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء السياسة الاقتصادية التي تطبقها الدولة بخصوص التبادل السلعي الخارجي، وسياسة التجارة الخارجية بوصفها مجموعة من اللوائح والتشريعات الناظمة لعمليات الاستيراد والتصدير، فإنها ترمي في المحصلة إلى تحقيق أكبر عائد من التجارة الخارجية بغض النظر عن طبيعة السياسة التجارية التي تسلكها سواء أكانت حرة أو حمائية.

لقد برزت عدة تيارات، تاريخياً، تتباين في مواقفها من فلسفة السياسة التجارية ومن بينها:

أولاً: تيار العولمة:

بفضل الثورة العلمية، التكنولوجية والثورة المعلوماتية اختصرت المسافات التي تفصل بين دول المعمورة واضحى عالمنا المعاصر أشبه بقرية واحدة. وبرأي

انصار هذا التيار. **المصالح الاقتصادية للدول تتكامل ولاتتعارض وأن مصلحة أي بلد هي جزء لايتجزأ من مصلحة العالم بأسره**، ولهذا فتدويل القوى المنتجة وعولمة الحياة الاقتصادية ستحقق تلقائيا مصلحة كل دولة على حدة. وتحقيقا لهذا الهدف يطالب انصار العولمة بتحرير التجارة الخارجية من القيود كافة التي تحد من حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والايدي العاملة بين دول المعمورة.

ثانياً: التيار القومي المتطرف:

يعتقد اتباع التيار القومي المتطرف بان العالم مكون من دول متباينة المذاهب ومتضاربة المصالح الاقتصادية والسياسية وكل منها يصارع على انفراد من اجل تحقيق مكاسب اقتصادية حتى ولو كان ذلك على حساب الغير. ولهذا من حق أي دولة أن تطبق السياسة التجارية المناسبة التي تحقق لها مصالحها. وأي خروج عن هذا الموقف يعد خروجاً على المصلحة القومية العليا. وعليه يتمسك انصار هذا التيار **بسياسة الحماية التجارية كقاعدة وتحرير التجارة الخارجية كاستثناء** إن اقتضت المصلحة الاقتصادية للدولة ذلك.

ثالثاً: التيار الواقعي:

يطالب اتباع التيار الواقعي تبني سياسة تجارية مرنة تتماشى ومراحل التطور الاقتصادي للدولة وتنسق مع المتغيرات الاقتصادية الدولية.

وأن ترسى سياسة التجارة الخارجية على أسس، قوامها المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة. فاذا ما اقتضت مصلحة البلاد تطبيق الحماية التجارية فليكن ذلك بعيداً عن التطرف، وإذا ما تطلبت مصلحة البلاد الحرية التجارية فليكن ذلك ايضاً بعيداً عن التطرف. وينادي التيار الواقعي **بتبني سياسة تجارية انتقائية تدمج بين مزايا الحماية التجارية ومزايا الحرية التجارية.**

وفي كل الاحوال مسالة الخيار بين الحرية او الحماية التجارية ليست قضية مزاجية، فهي تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية تتصل بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة من ناحية وبالاهداف التي تنشدها. كذلك تتوقف على طبيعة القواعد التي تحكم التعاون الاقتصادي الدولي من ناحية اخرى. ولكن **من هي** الجهة التي تحدد طبيعة السياسة التجارية للدولة. هل خبراء الاقتصاد **أم رجال السياسة**؟

بالطبع سياسة التجارة الخارجية أيا كانت ليست دائماً من صنع خبراء الاقتصاد وغالباً ما يتدخل منطق رجال السياسة في تحديد اهدافها ومراميها ويضعها ضمن قالبها الواقعي، وهذا لايعني بان منطق خبراء الاقتصاد لاوزن له. وسواء اخذ رجال السياسة براي الخبراء الاقتصاديين أم لم يأخذوا فهذا لاينتقص من دورهم ولايقلل من شانهم، وحتى يكون صوتهم مسموعا عليهم ان يقتنعوا بان صوتهم، **يجب ان يمر عبر نافذة السياسة**. والتاريخ لايبخل علينا بالامثلة فالاقتصادي الاسكتلندي الشهير، ادم سميث، أمضى ١٣ عاماً مديراً لجمرك جلالة الملك ويطبق بدون تردد **سياسة الحماية التجارية** على الرغم من كونه من ابرز **دعاة الحرية التجارية** وكان مؤمناً بان المنطق الاقتصادي الذي لايقتنع به رجال السياسة اليوم لاعتبارات سياسية واقتصادية يعود تقديرها لهم، ربما قد يتسلل هذا المنطق إلى اذهانهم مستقبلا ويقتنعون به.

نظريات الحرية التجارية:

لقد عارض بعض المفكرين الاقتصاديين تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للسكان لان مثل هذا التدخل ينتقص من الحرية الاقتصادية وعلى رأسهم مؤسس مدرسة الطبيعيين «فرانسوا كيناي» الذي نادى بتحرير التجارة من القيود كافة عملاً بنظرية «الحق الطبيعي» والتي تعتبر **التبادل السلعي الخارجي بين الشعوب حق طبيعي موروث وجد بوجود الانسان نفسه**، ولايحق لاي دولة أن ترفض الاتجار مع غيرها من الدول وإلا عد ذلك خرقا لحقوق الانسان.

فالحرية الاقتصادية ـ براي الطبيعيين ـ تستمد قوتها من القوانين الطبيعية التي تتحكم تلقائيا بالحياة الاقتصادية وتحدد مسار تطورها، وكل تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي للسكان يعطل آلية عمل القوانين الطبيعية التي تتسم بالقدسية. فالقيود التي تضعها الدولة على المبادلات السلعية تنتقص من الحرية الاقتصادية وتقوضها.

ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها «آدم سميث»، وطالبت هي الاخرى بحرية التجارة الدولية، وأوضح سميث في نظريته «التكاليف المطلقة» بان **المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي**. فالدولة التي تتخصص في إنتاج السلع التي تتفوق فيها فقط سوف يزداد انتاجها ويحدث لديها وفر في استخدام الموارد الطبيعية والعمال والآلات وهي تستطيع حينئذ عن طريق **مبادلة السلع التي تنتجها ، استيراد السلع التي لم تتخصص فيها بتكاليف أقل من تلك التي كانت ستتكبدها لو انتجت هذه السلع لديها** .

لقد وجهت انتقادات لنظرية سميث وهي تنادي بأن تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي **تؤهلها مواردها الطبيعية والبشرية من انتاجها بأقل التكاليف وأن تستورد السلع التي إن انتجتها محليا ستكون تكاليفها أكبر بكثير** مما لو استوردتها ويؤخذ على هذه النظرية انها لاتبين السبيل الى هذا التخصص بالنسبة للدولة التي لاتتفوق في أي فرع من فروع الانتاج، فهناك بعض الدول لاتتفوق في انتاج اي سلعة فهل تقف موقف المتفرج من الدول الاخرى وهل تترك سلع الدول المتفوقة تغزو اسواقها.

وبعد ذلك **تطورت نظرية التكاليف المطلقة الى نظرية التكاليف النسبية** التي وضعها كل من «دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل» في عام ١٨١٧، وفحوى **هذه النظرية بان التفاوت في النفقات لانتاج السلع بين دولتين يقف وراء قيام التجارة الدولية ويبرر ضرورات تحرير التبادل السلعي الخارجي من القيود المفروضة عليه من جانب الدولة**، ويؤخذ على نظرية ريكاردو انها لم تبين الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع بين دولة وأخرى وحاول «جون ستيوارت ميل» سد هذه الثغرة في نظرية «ريكاردو» من خلال وضع نظرية «**القيم الدولية**» التي تستند الى **مبدأ الطلب المتبادل**، أي طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى.

ومن وسط ركام مخلفات الحرب العالمية الاولى انبعثت النظرية الحديثة في التجارة الدولية والتي استمدت منطلقاتها من مبدأ التقسيم الدولي للعمل، وترى **النظرية الحديثة بأن قدرات الدول تتفاوت من حيث وفرة أو ندرة عناصر الانتاج** ويؤدي التفاوت في مستوى المعروض من عناصر الانتاج الى التباين في اسعارها وبالتالي في نفقات انتاج السلعة الواحدة بين مختلف الدول مما يحفزها على التخصص في إنتاج السلع التي تتوافر لديها عناصر الانتاج، فإذا كانت لديها اراض شاسعة وخصبة تتخصص في السلع كثيفة الارض، وإذا كان لديها وفر في راس المال تتخصص في السلع كثيفة رأس المال كالصناعات الثقيلة، وإذا كان لديها وفرة في عنصر السكان تتخصص في السلع كثيفة العمل اي في الصناعة والزراعة التي تتطلب ايدي عاملة كثيرة .

ويؤخذ على «النظرية الحديثة» **انها تنظر الى عنصر الندرة والوفرة نظرة ستاتيكية جامدة**، وليس نسبية فالحياة في تطور مستمر والعنصر النادر في الوقت الراهن ربما يصبح متوفرا في المستقبل، ويمكن الاستعاضة عن عنصر الندرة باستخدام التقنيات الحديثة كما فعلت الولايات المتحدة الامريكية التي تغلبت على مشكلة ندرة اليد العاملة في الزراعة في تشجيع الهجرة اليها وفي استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة .

وبذلك حولت الزراعة من سلعة كثيفة العمل الى سلعة كثيفة رأس المال.

وبعد ذلك تم تطوير هذه النظرية من قبل «هكشر وتلميذه أوهلن» من خلال نظرية «نسب العناصر» والتي تحدثوا فيها عن الندرة النسبية والوفرة النسبية لعناصر الانتاج بين دولة وأخرى يكفي لتبرير تحرير التبادل السلعي الخارجي بين دول المعمورة.

مفهوم الحرية التجارية:

إن سياسة الحرية التجارية عبارة عن **مجموعة الوسائل والاجراءات والتدابير التي تطبقها الدولة لتحرير التجارة الخارجية من القيود كافة التي تعترض مسار انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والايدي العاملة من والى الدولة**. وكانت انكلترا السباقة لتطبيق سياسة الحرية التجارية في خمسينات وستينات القرن الماضي، وكانت آنذاك تقود العالم من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وقد ارتبطت الحرية التجارية وتطبيقاتها باسم «ريتشارد كوبدن» الذي طالب بالغاء

قوانين الملاحة البريطانية في عام ١٩٤٩ وتم له ذلك. وفي ثلاثينات هذا القرن تخلت بريطانيا عن سياسة الحرية التجارية وطبقت الحماية التجارية وتبعتها بعض الدول. وبالطبع اقتضت مصالح انكلترا المزدهرة اقتصاديا تطبيق الحرية التجارية. فالصناعة المتطورة تتطلب اسواقاً خارجية تمدها بالمواد الاولية

وتمكنها من تصريف سلعها الجاهزة. وقد حققت من وراء تحرير التجارة مكاسب اقتصادية هائلة ولكن في السنوات التي سبقت التحضير للحرب العالمية الثانية اضحى كل شيء يخضع للاعتبارات السياسية وليس الاقتصادية. وسادت آنذاك موجة الاكتفاء الذاتي فتم تقييد التبادل السلعي الخارجي بموجب سياسة الحماية التجارية. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تصدرت الولايات المتحدة الامريكية العالم وحلت محل النفوذ البريطاني، اخذت تنادي هي الاخرى بتحرير التجارة من خلال **تطبيق تعرفة جمركية رمزية بالاضافة الى الغاء حصص الاستيراد بالنسبة للسلع التي لاتنتج محلياً بمقادير كافية وزيادة الواردات من هذه السلع كوسيلة لزيادة الصادرات.**

مبررات أنصار الحرية التجارية:

يعتقد انصار الحرية التجارية بأن تقييد التبادل السلعي الخارجي مخالف لطبيعة النفس البشرية التواقة دائماً للحرية بكافة اشكالها، فالافراد دائماً يتوقون لحرية البيع والشراء والاستيراد والتصدير والاقراض والاقتراض والهجرة والسياحة وما إلى ذلك، كذلك تسهم التجارة الحرة في تفاهم الشعوب وتقاربها وتعاونها، فضلاً عن ذلك فان **حرية التجارة تنسق والمتغيرات الاقتصادية الدولية التي تتجه اليوم نحو عولمة العلاقات الاقتصادية الدولية** ـ وبرأيهم ـ تنطوي الحرية التجارية على مزايا عديدة من بينها:

١ ـ الحرية التجارية تسهم في تدويل القوى المنتجة:

تؤدي الحرية التجارية ـ برأي انصارها ـ الى توسيع مجالات التخصص الدولي في انتاج السلع والخدمات، وتستفيد من مزايا التقسيم الدولي للعمل الذي يمكن الدول من **انتاج وتصدير السلع التي تنخفض لديها تكاليف انتاجها وتستورد السلع والخدمات التي تنتج في الدول الاخرى بتكاليف اقل مما لو انتجتها بنفسها**، ففي ظل الحرية التجارية تتمكن كل دولة من التخصص في انتاج السلع التي تتفوق بصفة مطلقة او نسبية في انتاجها الامر الذي يمكنها من ان **توظف عناصر الانتاج في الصناعات ذات الانتاجية الحدية المرتفعة وبذلك تزداد عوائد مدخلات الانتاج وتزداد معها الدخول الحقيقية للسكان.**

٢ ـ الحرية التجارية تحفز المنافسة الدولية:

تؤدي الحرية التجارية الى تفعيل المباراة الاقتصادية بين الدول وتحفزها على انتاج السلع والخدمات بنفقات اقل وبجودة افضل بالاضافة الى بيعها بسعر رخيص، وبرأي انصار الحرية التجارية ـ **بفضل المنافسة تتحقق مصلحة المستهلك والمنتج والمصدر والمستورد** في آن واحد. فالمستهلك يحصل على السلعة

بجودة عالية وبسعر أرخص والمنتج إذا لم يحقق ربحاً سيفكر في الانتقال الى انتاج سلعة اخرى تدر عليه ربحاً مجزياً.

٣ ـ الحرية التجارية تساعد في ظهور الوحدات الانتاجية الكبيرة:

بفضل الحرية التجارية ظهرت المشاريع الانتاجية الكبيرة التي تتمتع بمزايا انتاج السلع بنفقات اقل من مثيلاتها من المشاريع الصغيرة. والدولة التي تحرم نفسها من مزايا المنافسة الاجنبية تحكم على اقتصادها بالموت البطيء، لانها تحمي بعض الصناعات التي ولدت ميته ولا أمل في تطويرها لانها لاتفكر اصلا في تطوير نفسها كونها تتحصن بجدار الحماية. وفي ظلها تبقى المشاريع الصغيرة هي السائدة وبذلك تفقد مزايا الانتاج الكبير. بينما في ظل المنافسة التجارية ستلجا الدولة الى التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تتميز بانتاجها ميزة مطلقة أو نسبية.

٤ ـ الحرية التجارية تقيد نفوذ الاحتكارات:

تكتسب الاحتكارات قوتها من خلال تحكمها بانتاج وتصدير السلع وعبر اغلاق منافذ المنافسة وكثيرا ما **تحول الاحتكارات دون التوظيف الكامل للموارد الانتاجية، فقد تلجا احيانا وبطرق شتى الى تعطيل بعض عناصر الانتاج او تشغيلها باقل من طاقتها الانتاجية بهدف التحكم بمستويات العرض والطلب**، وربما تضطر الاحتكارات الى اتلاف بعض كميات الانتاج حتى لاتؤدي الزيادة في عرضها الى تخفيض سعرها في السوق المحلية أو الدولية، كما حصل في اتلاف البن البرازيلي خلال فترة الكساد الاقتصادي ومثل هذه الاساليب التي تعتمدها الاحتكارات تلحق ضرراً بالغاً بالمستهلك جراء ارتفاع اسعار السلع وحرمانه من التمتع بمزايا التقدم العلمي والتقني ويرى «هابرلد» بان الحماية التجارية هي أم «الترست» وبرأيه ـ تعود نشأة الاحتكارات اصلا الى فرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تحمي المنتجين من المنافسة الاجنبية وإذا ما الغيت القيود التجارية في دولة معينة فان عدداً كبيراً من المنتجين الاحتكاريين سيفقدون مراكزهم في أقرب وقت. ويشير «هابرلد» بأن الاحتكارات قد انتشرت بدرجة اقل من انكلترا التي كانت تطبق الحرية التجارية قياسا بالدول الاخرى التي كانت تأخذ بسياسة الحماية التجارية، وهكذا فإن انصار الحرية التجارية يرجعون نشأة الاحتكارات وتوغلها في الحياة الاقتصادية الى الحماية التجارية، وان سياسة الحرية التجارية تحد من نفوذها وتخدم مصالح المستهلك في الحصول على سلع ذات جودة عالية وسعر منخفض بل وتمكنه من التمتع بمزايا الابتكارات والاختراعات التي يجري تداولها بين دول المعمورة.

٥ ـ الحرية التجارية تنعش اقتصاد الدولة:

روج انصار الحرية التجارية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في الولايات المتحدة الامركيية لفكرة ان الحرية التجارية تسهم في نهوض الاقتصاد الوطني وانعاشه. بحجة أن الرسوم الجمركية الرمزية والمحدودة تحفز المبادلات الخارجية بوجه عام لان زيادة حجم الواردات يقترن عادة بزيادة حجم الصادرات وبما ان التجارة ما هي الا **عملية تبادل المنافع من خلال مقايضة السلع والخدمات ببعضها ببعض،** ويتعذر على أي دولة ان تصدر دون ان تستورد او العكس.

وعندما تتمكن الدولة عبر سياسة الحرية التجارية من زيادة صادراتها من خلال زيادة وارداتها بتخفيض الرسوم الجمركية فانها بالضرورة تحقق التوظيف الكامل لمواردها الاقتصادية . **وخاصة القضاء على مشكلة البطالة والركود الاقتصادي** وبالتالي تزداد معدلات النمو الاقتصادي — وبرأي انصار الحرية التجارية بان التجارة ليست وسيلة عدوانية او اداة لابتزاز الغير ، وانما هي **وسيلة للشراكة القائمة على المنافع المتبادلة ومجالا لقيام علاقات متكافئة** بين دول العالم وعلى الرغم من المزايا التي تنطوي عليها الحرية التجارية هناك فريق من الخبراء والمفكرين الاقتصاديين ينتقدونها نظرا لعيوبها الكثيرة .

عيوب الحرية التجارية :

يعتقد بعض المختصين والمهتمين بسياسة التجارة الخارجية بان الحرية التجارية لا تخلو من السلبيات وأنها تنطوي على عيوب كثيرة من بينها :

١ـ الحرية التجارية تعمق التبعية الاقتصادية :

يعتقد العارضون للحرية التجارية بانها تنتقص من الاستقلال الاقتصادي للدول ضعيفة التطور وتمس سيادتها الوطنية . وتجدر الاشارة بمكان أن الدول الراسمالية الصناعية الكبرى قد فضلت في مراحل نهضتها الاقتصادية المبكرة الحماية على الحرية التجارية، وبعد أن قوي اقتصادها وتكامل نموها انتقلت الى تطبيق سياسة الحرية التجارية . واذا ما فتحت الدول النامية أبوابها وشرعت نوافذها أمام تدفقا السلع الاجنبية فإن صناعتها لن تقوم لها قائمة ولن تتحرر قطعا من التبعية الاقتصادية للدول الراسمالية المتطورة .

٢— تتسبب الحرية التجارية في تفشي البطالة:

يرى معارضو الحرية التجارية بـأنها تقف وراء انتشار البطالة بين صفوف العمال لأن المنافسة الشرسة للسلع الاجنبية تؤدي الى دمار وافلاس المشاريع الصناعية الوطنية التي لم تقف بعد على قدميها وعندما تستغني عن العاملين ، وقد يضطر أسباب المشاريع الانتاجية تحت وطأة المنافسة الاجنبية الى تسريح العمال غير الاكفياء من عملهم والاستعاضة عنهم بعدد قليل من العمال المؤهلين وادخال آلات حديثة ومتطورة تحل جزئيا محل عدد لاباس به من العمال .

وتلقى هذه الحجة قبولا لدى مناصري الحماية التجارية .

٣— الحرية التجارية تخفض حجم الدخل الكلي للمجتمع.

يرجع بعض خبراء الاقتصاد تدني مستوى الدخل الحقيقي للسكان الى سياسة الحرية التجارية التي **تحول دون التوظيف الكامل لعناصر الانتاج وعلى الاخص عنصر العمل وعندها تتفشى البطالة وتنخفض الدخول النقدية ومن ثم ينخفض الطلب على السلع والخدمات فيضطر المنتجون الى تقليل انتاجهم وتسريح جزء من عمالهم** فتقل دخول هؤلاء العمال ومن ثم يقل طلبهم على السلع الاستهلاكية وهكذا يدخل الاقتصاد فيما يسمى **«دائرة الحلقة المفرغة »**

٤— الحرية التجارية تنقل عدوى الأزمات الاقتصادية :

تفترض الحرية التجارية بالضرورة الانفتاح الاقتصادي على الدول الاخرى ومع تدفق السلع والخدمات الاجنبية الى داخل البلاد تتسرب معها عدوى الأزمات الاقتصادية التي تجتاح الدول المتطورة من حين لآخر في صورة بطالة وكساد وتضخم وعندها **تحصل اختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية تحول دون الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد .**

٥— الحري التجارية تحول دون تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة :

يعتقد معارضو الحرية التجارية بانها تكرس مبدأ التقسيم الدولي للعمل القائم على التخصص الضيق في انتاج السلع والخدمات مما يؤدي الى **الأحادية الاقتصادية** كأن تتخصص دولة في انتاج القطن وأخرى في انتاج البن وثالثة في انتاج الكاكاو ... الخ الامر الذي يعرض الدولة لمخاطر التبعية الاقتصادية ويحرمها من مزايا التنمية الاقتصادية الشاملة التي توفر الاستقلال الاقتصادي وتعزز السيادة الوطنية فالتخصص الضيق الذي تمليه الحرية **التجارية يقوض المركز المالي للدولة ويعرضها للهزات الاقتصادية العنيفة ويضعف قوتها الاقتصادية** فإذا تخصصت دولة ما في الزراعة مثلا دون الصناعة

يضعها في مركز لا تحسد عليه في أوقات الحرب نتيجة لتوقف تدفق سبل الواردات والصادرات ، ونجد وقت السلم قد يلحق التخصص الضيق أضرارا فادحة بالاقتصاد الوطني ويعرضه لسلسلة من الأزمات القاسية كما حصل لدولة كوبا التي تخصصت في انتاج السكر ولجزر الهند الغربية التي تخصصت في انتاج المطاط الطبيعي والذي تعرض في الأونة الأخيرة لمنافسة المطاط الصناعي ولهذا فإن تخصص دولة ما في انتاج محصول معين أو سلعة معينة يعد بمثابة مجازفة تقوض مرتكزات الاقتصاد الوطني على المدى البعيد

٦ــ الحرية التجارية تحول دون تحقيق التكافؤ في المبادلات الخارجية

تتفاوت الدول من حيث مستويات التطور الاقتصادي ، فهناك دول صناعية متطورة ودول متخلفة اقتصاديا وهناك دول غنية و دول فقيرة ولا يمكن أن تقوم بين المجموعات الدولية غير المتجانسة تجارة متكافئة في ظل سياسة الحرية التجارية ، واذا ما حصل مثل هذا التبادل **فإن مكاسب التجارة الخارجية ستكون بالضرورة من نصيب الدول المتطورة اقتصاديا** والمتضرر منها الدول الضعيفة التطور التي ستستنزف مواردها الاقتصادية من خلال المبادلات التجارية غير المتكافئة . ويقترح بعض خبراء التجارة تحرير المبادلات السلعية فقط بين الدول المتقاربة من حيث التطور الاقتصادي أو أن تطبق فقط بين الدول التي تنضوي في اطار التكتلات الاقتصادية الاقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة أو السوق العربية المشتركة

٧ــ الحرية التجارية تحرم الدول من بعض الايرادات :

يرى المعارضون للحرية التجارية بأنها تحرم البلاد من بعض الايرادات التي تجبيها من وراء فرض التعرفة الجمركية على السلع المستوردة والتي يمكن أن تسهم في تغطية بعض النفقات الحكومية وتلاقي هذه الحجة قبولا من بعض أوساط المختصين في شؤون التجارة الخارجية سيما في البلدان النامية .

وهكذا فإن العيوب التي تنطوي عليها الحرية التجارية قد شجعت بعض الدول على التمسك بسياسة الحماية التجارية التي سنفرد لها دراسة مستقلة في مقالة لاحقة .

ان دول الشمال المتطورة تضغط وبالحاح على دول الجنوب النامية بواسطة المنظمات الدولية لأن تأخذ بسياسة الحرية التجارية وتطبقها بغية اعادة تقسيم العمل الدولي في صالح دول المركز التي تستخدم آلية التجارة الخارجية في اطار حرية الأسواق والتبادل والغاء الحماية والتي **تحكمها مبادىء اتفاقية «الغات»**

والدعوة لحرية التجارة تحت غطاء عولمة الاقتصاد **والغاء الحماية تتزامن** بالنسبة للمنطقة العربية ومشروع السوق الشرق أوسطية الهادف الى دمج اسرائيل في نسيج المنطقة والى ادماج المنطقة العربية في المنظومة الراسمالية العالمية وتكريس الهيمنة الأمريكية في المنطقة والرد المناسب على دعوة الحرية التجارية والسوق الشرق أوسطية هو في التأكيد على سياسة الحماية التجارية كقاعدة والأخذ بالحرية التجارية الموجهة كاستثناء وفي تفعيل دور السوق العربية المشتركة وتوسيعها لتضم باقي الدول العربية بالاضافة الى تكريس نهج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستقلة وفك الارتباط مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتوظيف سياسة التجارة الخارجية في تلبية احتياجات التنمية في الداخل وليس العكس وان تكون السياسة التجارية سياسة انتقائية تخدم عملية التنمية الاقتصادية وتنسق معها فتحرير التجارة بين اقطار الأمة العربية تعد من الضرورات القومية وتبني سياسة حمائية ازاء العالم الخارجي هي الأخرى ضرورة قومية لأنها تخفف من حدة التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي وتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية القومية المستقلة .

المراجع

(١) د. صلاح الدين نامق. التجارة الدولية ـ مكتبة النهضة المصرية.

(٢) د. محمد زكي المسير ـ العلاقات الاقتصادية الدولية ــ الطبعة الثانية ــ دار النهضة العربية ـ القاهرة عام ١٩٧٠.

(٣) د. محمد زكي شافعي ــ مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ــ دار النهضة العربية ـ بيروت.

(٤) لمزيد من التفاصيل راجع كتاب آدم سميث «ثروة الامم» المجلد الرابع.

(٥) د. مظلوم حمدي ـ التحليل الاقتصادي.

رؤية حول مجالس الفروع واجتماعات الشعب السنوية

● الرفيق: فوزي الجودة
عضو قيادة فرع دمشق

تؤدي المؤتمرات الحزبية دورا هاما في الحياة الحزبية الحاضرة والمستقبلية لانه من خلالها يتم مراجعة نشاط الحزب ومؤسساته وعمله في مختلف الحقول والوقوف على الايجابيات للعمل على تطويرها والسلبيات كي يتم تجنبها وتجاوزها ، ومن هنا نلاحظ ان المؤتمرات هي مرآة الحياة الحزبية تعكس مسيرة الحزب النضالية وترسم الخط البياني لهذه المسيرة بدءا من الظروف التاريخية التي نشأ فيها الحزب ، والتجارب التي مر بها الواقع المعاشي ، وانتهاء بالسياسات المستقبلية التي يضعها الحزب لتحقيق أهدافه وطموحاته .

وهكذا فالمؤتمرات تاريخ ومدرسة يتعلم فيها الاعضاء قيادة الجماهير لتكون الأقوى والأصلب في النضال ضد أعدائها وتاريخ بما يطرح فيها من قضايا نظرية واستراتيجية في مختلف مراحل النضال.

يرتبط تطور فكر الحزب بتطور المجتمع عموما من حيث البنى الاجتماعية والفكرية والنضال السياسي وتبقى المسألة التنظيمية في الحزب محكومة ببنية الحزب الاجتماعية والفكرية وبمسيرته النضالية . إن هذه الجوانب الاساسية في حياة الحزب السياسية هي بحد ذاتها تحدد منطلقاته التنظيمية وتلعب الدور الحاسم في تطوره التنظيمي . فالنظام الداخلي مهما بدا انه الحكم في العلاقات الحزبية الداخلية ، إلا أن مضمون هذه العلاقات واتجاهاتها والظروف النضالية

التي يواجهها الحزب هي التي تحكم مسيرته وتشكل المؤتمرات والاجتماعات الحزبية بكل أشكالها مدرسة نضال عقائدية ، تنظيمية ، سياسية ، اجتماعية ، ثقافية للرفاق الحزبيين وللجماهير كافة ، وذلك انطلاقا من الدور التاريخي الذي حدده الحزب منذ البدايات الأولى لنشوئه ، أي أنه استمرار لحركة القومية العربية في نضالها ضد التجزئة والتخلف وأشكال الاستعمار كافة وعلى اعتبار أن أهداف الحزب تمثل خلاصة تجارب الثورة العربية الرائدة عبر مسيرتها الكفاحية فإنه كان وما يزال أول حركة عربية تقدمية في العصر الحديث استطاعت أن تتوصل نتيجة استقرائها لتجارب الثورة العربية الى تركيز مبادىء شاملة لها في صيغة غاية في الوضوح والبساطة : الوحدة والحرية والإشتراكية .

هذه الأهداف التي تحدد المسار العام لجميع نضالات الحزب في جوانب الحياة كافة ، وان كل ما يوضع من برامج وخطط تنفيذية تستند اليها وانطلاقا من ذلك أيضا تعقد المؤتمرات والاجتماعات الدورية وغير الدورية بدءاً من الاجتماعات الاسبوعية التي أخذت طريقها على أرض الواقع وأصبحت جزءا من الحياة الحزبية للرفاق كافة ويكمل ذلك الاجتماعات الشهرية والسنوية والدورات الحزبية المتلاحقة والمتوالية .

ولنا في هذا الاطار وقفة متأنية عند مجالس الفروع واجتماعات الشعب السنوية التي تشكل محطات أساسية ورئيسية في مسيرة الحزب ونضاله المستمر .

لقد اصبح عقد مجالس الفروع واجتماعات الشعب في أواخر كل عام بمثابة المحطة التقويمية لمسيرة عمل عام بأكمله وهي تشكل بحد ذاتها مؤتمرات من حيث الشكل والمضمون حيث قدمت لتلك الاجتماعات تقارير كاملة وشاملة حملت بين جوانبها تقويما لخطط سنوية كانت قد وضعت استنادا الى خطط القيادة في جميع جوانب العمل الحزبي ونشير هنا بشيء من التفصيل الى ذلك :

في الاطار التنظيمي : كما هو معروف ان المسألة التنظيمية في حزب البعث العربي الاشتراكي تشكل العمود الفقري للحزب وبطبيعة الحال لا يمكن الفصل بينهما وبين المسألة الثقافية لأنهما صنوان والواقع العملي يثبت ذلك ويؤكده .

الاجتماع الحزبي: إن الاجتماع الحزبي ولاسيما الدوري الذي يشكل جزءاً من حياة الرفاق حيث يمارسون فيه نشاطاتهم في شتى المجالات وان جدول أعمال الاجتماع غني بفقراته ، ونقول هنا بموضوعية : ان فعالية الاجتماع تختلف من مكان الى آخر ومن فرقة الى أخرى ومن حلقة الى أخرى وهذا يعود الى

اهتمام الرفاق أنفسهم بتفعيل الاجتماع واغنائه من خلال خبراتهم وتجاربهم بحيث يبتعد شبح الملل واللامبالاة ويسود الجو الايجابي وتتمثل الديمقراطية بأحلى صورها من خلال الطروحات الموضوعية والحوار الجاد واحترام الآراء التي تطرح داخل الاجتماع وتفسيرها دون ربطها بأية خلفية . ولكن المهم أن لا يكون هناك اختلاف على الثوابت الرئيسة لنظرية الحزب وفكره .

وليس من باب الوعظ ولا النصيحة . لا بل من خلال المعايشة والمسؤولية يمكن الاشارة الى أن بعضاً من الاجتماعات تحتاج الى زيادة في الفعالية والجدية والعطاء وهذه مسألة في غاية الأهمية لأن الاجتماع الحزبي هو المرآة العاكسة للحزب ونشاطاته سواء الاجتماع الدوري أو اجتماع الشعبة أو مجلس الفرع أو المؤتمرات القومية والقطرية وما حضور الرفاق أعضاء القيادة القطرية مجالس الفروع واجتماعات الشعب السنوية إلا الدليل على اهتمام القيادة بتلك الاجتماعات اضافة الى أهمية التواصل بين القيادة والقواعد وزيادة رقعة الاشراف المباشر وهذه محصلة ونتيجة اتسم بها نشاط العام الماضي وثبت تقليدا حزبيا يغني الاجتماع ويزيده فعالية .

التنسيب: تتسم الخطط السنوية للتنسيب التي تعدها القيادة الحزبية العليا بأهمية خاصة لا من ناحية الكم فحسب بل الكيف أيضا . ذلك أن كسب أعضاء جدد الى صفوف الحزب أمر تقتضيه ضرورة توسيع قاعدة الحزب على الصعيدين التنظيمي والجماهيري إلا انه لا بد من **الحرص على أن لا تتم عملية التنسيب بشكل عشوائي أو تبعا للرغبة أو المصلحة الشخصية بل وفق الأسس والقواعد التي نص عليها النظام الداخلي للحزب وفي الوقت نفسه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار مسالة التركيز على قبول من هم في سن الشباب لأن الاعتماد على أجيال شابة من شانه أن يرفد الحزب بدم جديد ويجنبه مخاطر الشيخوخة والترهل ويجعله أكثر حيوية وقابلية للنشاط والتجدد** .وثمة شروط أخرى تعتبر على جوانب كبير من الاهمة تتعلق بحسن اختيار المرشحين لكسب شرف العضوية في الحزب والتأكد من أن من يقع عليهم الاختيار ليست لديهم دوافع شخصية أو انتهازية واذا كانت ظاهرة الانتهازية قد عرفتها الأحزاب الثورية في مراحل نضالها المختلفة خصوصا بعد تسلم السلطة وكانت في أحيان كثيرة ذات نتائج مدمرة على قيادات الحزب فيجب الانتباه لأن تبقى هذه الظاهرة ضمن أضيق الحدود لما لها من اثر سلبي على آلية عمل الحزب برمته الأمر الذي يتطلب مراقبة بنية الحزب لمعرفة ما اذا كانت تتطور في الاتجاه الصحيح ومحاربة أي مظهر من مظاهر الخلل والفساد بين صفوفه .

ان أسئلة كثيرة تطرح وطرحت في الاجتماعات السنوية لمجالس الفروع واجتماعات الشعب وتم تسليط الضوء على موضوع التنسيب بهدف الحفاظ على سلامة الجهاز الحزبي والعلاقات الحزبية وهذه المسألة لا تتعلق برفيق معين أو مؤسسة حزبية معينة بل بكل الجهاز الحزبي ومؤسساته القيادية والقاعدية ومجمل نشاطه بوجه عام .

اختيار الرفاق أمناء حلقات الأنصار : من أهم المفاصل الأساسية والحلقات الرئيسية هو أمين حلقة الانصار الذي يتم اختياره كمربي حزبي لا يختلف دوره عن دور معلم في المرحلة الابتدائية . **انه قائد حزبي في مكانه ، وعليه مسؤولية كبيرة في أن يعد الحزبيين الجدد الاعداد الجيد ولابد من اختيار هذا الرفيق بشكل موضوعي بحيث تتوافر فيه صفات حزبية — ثقافية تساعده في القيام بواجبه الحزبي والنجاح في مهمته الموكلة اليه.** وان حسن الاختيار من قبل القيادات الحزبية مهم جدا لهذا المفصل الذي أشرنا الى أهميته وقد تبدو في بعض الأحيان هذه الشكوى من القيادة صاحبة الصلاحية في الاختيار والتكليف ومن هنا نشير الى أهمية اتباع الرفاق أمناء حلقات الانصار دورات ثقافية وتنظيمية مستمرة ولابد من ايلاء الأهمية القصوى من أجل ذلك

في الاطار الثقافي: ان مسالة الثقافة والاعداد لايمكن فصلها عن المسالة التنظيمية ونشير هنا الى الشرطين الأساسيين للمسالة وهما **الشرط الموضوعي** وهذا ما توفره القيادات أما الشرط الآخر فهو **الشرط الذاتي** الذي له علاقة بشخصية الرفيق نفسه والفائدة الثقافية التي يتوخاها من أية ممارسة تقوم بها القيادة في هذا الاطار .

ان هناك خطة اعداد تعمم من قبل القيادة وتقوم القيادات المتسلسلة بتنفيذها بطرائق مختلفة ومتعددة والسؤال الذي يطرح دائما كيف يتم تناول الموضوع الثقافي في الاجتماع الحزبي؟ وهل يفيد الرفاق؟ الحقيقة ان النتائج نسبية بين شعبة وأخرى وبين فرقة وأخرى ولكن يبقى القاسم المشترك هو الاعداد الجيد واكتساب الأرضية الثقافية للانطلاق منها الى الدفاع والهجوم ضد التحديات (الغزو الثقافي) التي تستهدف ماض الأمة العربية وحاضرها ومستقبلها وهنا نشير الى ضرورة **الاستمرار في اقامة الأسابيع الثقافية والندوات الفكرية والمحاضرات المتنوعة والمتعددة وهذا ما يجري في الفروع الحزبية كافة استنادا الى خطة القيادة القطرية المركزية.**

ونضيف هنا مشيرين الى أهمية **مدارس الاعداد الحزبي** وما تقوم به من دور في اعداد الرفاق والكوادر الحزبية في اطار التوجه المركزي للثقافة الحزبية .... كما نشير ايضا الى اهمية مسالة التثقيف الذاتي هذه المسالة التي ما تزال تتعثر بين رغبة القيادات المتسلسلة وعزوف عدد من الرفاق عن كتابة حلقات البحث المطلوبة وتلخيص الكتب والكراسات بالنسبة للرفاق الانصار ولكن قياسا بسنوات سابقة نقول : اننا وصلنا الى مرحلة متقدمة عن سابقاتها وهذا ما تجسد في عدد حلقات البحث التي رفعت والمضامين الجيدة لاغلبيتها .

ومن هنا كانت بعض ملامح خصوصية تجربتنا كحزب بعث عربي اشتراكي يؤمن بقانونية تطور المجتمعات وقواعد سير التاريخ ويعمل بهديها مكثفا دور العامل الذاتي لانضاج الشروط الموضوعية وتصحيح التشوه الحاصل في مسيرة المجتمع العربي من أجل الانطلاقة الصحيحة في مسير العالم . ولا شك أن مسيرة الحزب وقيادته للدولة والمجتمع قد برهنت على حتمية الدور القيادي للحزب والضرورة الموضوعية للتنظيم والضبط والتعبئة وبلورة الوعي والمتابع من خلال أدبيات الحزب يلمس أن هناك تطورا كبيرا جرى على فكر الحزب في المجالات كافة وهذا يتطلب منا جميعا العمل على رفع السوية الثقافية والتنظيمية لمواكبة مسيرة التطور .

وإذا كنا قد ركزنا هنا على الاطارين التنظيمي والثقافي ولا ينفي أن هناك جوانب أخرى تناولتها التقارير ونوقشت في الاجتماعات المشار اليها ان كانت الاقتصادية او السياسية أو التعليمية أو الخدمية أو في اطار الشبيبة والطلبة والطلائع والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية وفي الاطار القانوني الخ .. وهذا يدل على أن التنظيمات الحزبية تعيش واقعها وهي الأقدر على عكسه في مثل هذه الاجتماعات ووضع التصورات الملائمة لتجاوز بعض الصعوبات التي تعترض سبل العمل .

دراسات اجتماعية

السمات العامة للظواهر السكانية وأثرها على عملية التنمية الشاملة في الوطن العربي

● الرفيق: لؤي فؤاد خازم

نشرنا في العدد / ٢٨٠ / من المناضل الجزء الأول من هذا الموضوع. ونتابع نشر الجزء الثاني منه في هذا العدد تحقيقاً للفائدة.

يبدو أن لانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي أسباب عديدة أهمها ما ذكرناه فيما يتعلق **بالتركيب العمري للسكان** من حيث نسبة الذين هم خارج سن العمل **وارتفاع معدل الاعالة ما بين (٢ ـ ٥)**.

وايضا **ضعف وانخفاض مساهمة المرأة العربية في أوجه النشاطات الانتاجية** أو الاقتصادية بشكل عام، وعدم دخولها معترك العمل والانتاج على المستوى المطلوب، وهي التي تؤلف نصف المجتمع العربي!!

وتشكل نسبة قوة العمل النسائية إلى اجمالي قوة العمل العربية. ما بين (١٠ـ١٥٪)، واقل من (٥ ـ ٧٪) من القوة البشرية النسائية العربية.

وغني عن البيان، أن عدم انخراط المرأة في سوق العمل، واغلاق الأبواب امامها في المشاركة في بعض الأنشطة الاقتصادية وعدم ادماجها بعمليات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى ارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية، سيبقى معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي ادنى من معدل النمو السكاني الذي يتزايد يوماً بعد يوم، مما سينعكس سلباً على جهود التنمية.

وفي هذا المجال يؤكد الرفيق الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الرفيق المناضل حافظ الاسد« أن مجتمعنا سيبقى يعاني من ضعف، وان جهود التنمية في بلادنا ستظل تعاني من نقص، ما لم تأخذ المراة دورها الكامل في الحياة».

رابعاً ـ ظاهرة انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع معدل الولادات

وإذا أمعنا التدقيق في دورة نمو السكان في الوطن العربي ، لوجدنا أن الظوهر السكانية فيه تتميز بدورة نمو سكانية سريعة ، ناتجة عن انخفاض نسبة الوفيات من جهة ، وارتفاع معدل الولادات المرتبطة بعامل التركيب العمري، ومستوى الخصوبة المرتفع، والعادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية السائدة في الدول العربية من جهة أخرى.

ويجدر بنا أن نوضح الاسباب التي أدت الى تراجع نسبة الوفيات في الوطن العربي، وخاصة بعد استقلال الدول العربية، وشعورها بضرورة حماية الصحة العامة، وهذه الاسباب تتمثل في اشراف الحكومة على مرافق الصحة، وتأمين مستلزمات الرعاية الصحية، والسيطرة على الامراض السارية، والتي كانت تفتك باعداد كبيرة من السكان . وخصوصاً الأطفال ، وكذلك استفادة الدول العربية من اكتشافات العلم في هذا المجال، واستيرادها للخبرات والعلوم الطبية والصحية الوقائية والعلاجية من الدول المتقدمة.

ونستطيع هنا أن نتلمس الآثار السلبية التي ستعكسها معدلات النمو المتزايدة، وارتفاع معدل الولادات ، مقارنة بانخفاض نسبة الوفيات ، على الاقتصاد العربي عموماً، وعلى جهود التنمية الشاملة خصوصاً، من خلال توسيع القاعدة البشرية المتسمة بارتفاع نسبة الفئات العمرية الصغيرة، والتي هي دون سن العمل، والمشاكل والارباكات الاقتصادية المستقبلية الناجمة عن دخول هؤلاء مستقبلاً سن العمل، والحاجة الى تأمين الفرص المناسبة لذلك.

وكذلك ارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية ، والاتجاه نحو الاستثمار الديمغرافي على حساب الاستثمار الاقتصادي، وانخفاض معدل نمو المشاركة في النشاط الاقتصادي، ومشاكل عديدة سبق أن نوهنا عنها، وأخرى عديدة متشعبة يطول شرحها.

وتلعب في هذا المجال ، النظم الاجتماعية والتقاليد والعادات السائدة في الوطن العربي، دورها في ارتفاع معدل الولادات.

حيث يتجه التركيب الاجتماعي في الدول العربية الى وجود الأسرة الكبيرة المعتمدة في الاعم الغالب، على معيل اقتصادي واحد هو الاب. وضعف مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية ، إضافة الى انتشار ظاهرة الزواج المبكر، وانخفاض نسبة المشاركة في برامج وسياسات رعاية وتنظيم الاسرة وضبط النسل و.....الخ.

وإذا عدنا الى لغة الارقام، لوجدنا أن معدل الولادة في موريتانيا حوالي (٥٠ بالالف)، ومعدل الوفيات (١٩,٢ بالالف) وفي عام (١٩٩٠). وفي سورية بلغ معدل الولادة (٤٥٩٤ بالالف)، ومعدل الوفيات (٦ بالالف) في ذات العام، وقد شكل معدل الولادة وسطيا في الفترة الواقعة بين (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) مايزيد عن اربعة أضعاف معدل الوفيات. في حين تتجه دورة النمو السكاني في الدول المتقدمة نحو الاستقرار، بالنظر إلى العوامل والظروف الاجتماعية السائدة في تلك الدول، وتنظيم رعاية الاسرة وتأخير سن الزواج و..... الخ.

القوى العاملة وارتباطها بالتنمية

ونعود هنا إلى دراسة واقع القوة العاملة في الوطن العربي، وهي القوة المعتمد عليها في تكوين الناتج القومي، في ظل الواقع الديمغرافي الذي يعيشه الوطن العربي، حيث تسود معدلات سريعة للنمو السكاني، مترافقة بمعدلات سريعة لنمو القوة العاملة وفشل اقتصاديات الدول العربية باحتواء الأعداد المتزايدة من القوة العاملة، مما أدى إلى ظهور البطالة، وحصول تغيرات في مستوى مشاركة القوة العاملة ونسبتها. وقبل ذلك نود ان نبين معنى « القوة البشرية » وصولا لفهم معنى « القوة العاملة».

إذ تتألف القوة البشرية من قسمين : اولهما ـ القوة العاملة

وهم السكان النشيطون اقتصادياً، اي مجموع الأفراد من الجنسين المتواجدين في سوق العمل، سواء كانوا يعملون فعلاً، أم يبحثون عن عمل.

وثانيهما ـ خارج قوة العمل

وهذه الفئة تشمل جميع القادرين على العمل المنتج، ولكنهم لايعملون ولايبحثون عن عمل.

ولاشك أن تنمية الطاقات البشرية ، واعدادها وتأهيلها، وحسن توزيعها للاستفادة من قدراتها ستشكل الاساس لمشروع التنمية الشاملة.

ونؤكد هنا على ضرورة توزيع موارد القوى العاملة بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة ، ونشير الى العلاقات المتبادلة بين هذه القطاعات، حيث يعتمد تطور كل قطاع على تطور القطاع الآخر. ولارتكاز قسم لابأس به من قوة العمل في قطاع الخدمات (القطاعات غير المنتجة) فلابد أن تحظى **القطاعات المنتجة بالقسط الأكبر في ظروف الوطن العربي من القوة العاملة للاستخدام في الصناعات التي تؤمن القاعدة المادية الصلبة.**

ولاشك أن **الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة** ، والتي أدت الى ازدحام المدن واكتظاظها بالسكان، **وارتفاع تكاليف المعيشة ، وظهور المناطق الشعبية الفقيرة بالخدمات،** أدت بشكل ما الى تركز قسم لابأس به من قوة العمل في قطاع الخدمات ، **مقابل انخفاض نسبة المشتغلين في الزراعة وارتفاع نسبي لقوة العمل في القطاع الصناعي.**

أما على مستوى توزع قوة العمل حسب فئات الأعمار والحالة التعليمية ، فتشير الاحصاءات المتوفرة الى أن نسبة قوة العمل من (١٥ ـ ١٩) سنة نحو (١٢٪). مع ازدياد مساهمة الذكور بنسبة أعلى من مساهمة الاناث في الفئة المذكورة.

وترتفع نسبة قوة العمل في فئة السن (٢٠ ـ ٢٤سنة) وتستمر هذه النسبة بالارتفاع الى ان تصل الى حدها الاقصى في فئة السن (٢٥ ـ ٤٩) لتعود إلى **الانخفاض التدريجي بعد ذلك.**

كما تشير الدراسات الى انخفاض نسبة الامية في قوة العمل العربية في السنوات الاخيرة ومع ذلك. **فلا تزال نسبة المؤهلين فنياً وحملة الاجازة الجامعية والتخصص العلمي منخفضة.**

أما عن توزع قوة العمل حسب الحالة العملية والحالة المهنية ، فتشير الدراسات الى ان أغلب القوة العاملة العربية تعمل لدى الغير بأجر سواء أكان ذلك الاجر نقدياً أم عينياً. وهؤلاء يشكلون نسبة تصل الى اكثر من (٤٠٪) من مجموع القوة العاملة. حسب احصائيات ١٩٨٠-١٩٩٠م.

ويمكننا توزيع قوة العمل حسب الحالة المهنية في الوطن العربي، من معرفة أن المشتغلين بالزراعة وتربية المواشي يحتلون المرتبة الاولى، ثم المشتغلون في الخدمات والانشاءات ، ثم المشتغلون في الصناعة. ويلفت الانتباه هنا الى أن عدم وجود السياسات الناجعة للاستخدام في الدول العربية وضعف قدرة الاقتصاد الوطني على توفير فرص العمل المنتجة للافواج الكبيرة المتدفقة الى سوق العمل ، نظراً لارتفاع معدلات النمو السكاني ، ادى الى وجود قطاع غير منظم استوعب اعداد كبيرة من العاملين في الدول العربية، ويضم العمال الذين لايخضعون لعقود أو رخص عمل، ولا إلى ضرائب ولاتفتيش العمل، كالباعة المتجولين وعمال البناء في القطاع الخاص....

وبالرغم من صعوبة تحديد حجم التشغيل فيه إلا أنه وصل في بعض الدول مثل المغرب الى (٥٠٪) وتونس (٣٦٪) والسودان(٢٥٪).

وبذلك نلاحظ أنه بالرغم من توفر قوة العمل كماً، نظراً لارتفاع معدل النمو الطبيعي السنوي في الدول العربية ، فإن هذه القوة لاتزال تعاني من بعض المشاكل من حيث النوع.

فمن الملاحظ أن قوة العمل لاتزال مركزة في القطاعات التقليدية، وخاصة قطاع الزراعة الذي مازال محكوما بغلبة الوسائل التقليدية في عمليات الانتاج فيه، واهمال التنمية الريفية التي تنعكس عليه ايضاً.

كما أدت الهجرة من الريف الى المدينة الى زيادة الضغط في الطلب على العمل ، وتوسع قطاع الخدمات ، وارتفاع نسبة البطالة ، والبطالة المقنعة. «مابين الفترة ١٩٦١-١٩٨٤».

ويتوضح لنا ان قوة العمل الحضرية ، قد توسعت بوتيرة عالية تزيد عن معدلات نمو كل من قوة العمل الريفية ، وقوة العمل بشكل عام.

ومازال أوضاع التشغيل في الوطن العربي، تشير الى استمرار تدني نسب **مشاركة** المرأة في قوة العمل ، وقد ذكرنا في مكان سابق أن نسبة قوة العمل النسائية **الى** اجمالي قوة العمل العربية تشكل ما بين (١٠ ـ ١٥٪) واقل من (٥ ـ ٧٪) من القوة البشرية النسائية العربية.

ولابد للدول العربية لكي تتجاوز واقع التشغيل وتوزع القوة العاملة فيها لتتمكن من الاستفادة الامثل منها في عمليات التنمية ، من أن تنظم انتقال القوى العاملة العربية، وأن تعطيها الافضلية على العمالة الخارجية الاجنبية، لحل

مشكلة اختلال التوازن في أسواق العمل العربية وأن تربط سياسات التخطيط الانمائي، مع سياسات تخطيط القوى العاملة بما يتوافق مع متطلبات التنمية، وان تعمل هذه الدول على خلق فرص العمل المنتجة للاعداد المتزايدة والمتوقع أن تدخل سوق العمل مستقبلاً، والعمل على توسع القدرة الاستيعابية للقطاع المنظم والمنتج، ومحاربة التشغيل الهامشي والبطالة المقنعة.

ملاحظة إن اللجوء الى أرقام واحصائيات حقيقية تعود لأعوام خلت. قد يساهم برأينا في تسليط الضوء على الآثار التي خلفتها تلك الوقائع والارقام. ولازلنا نعاني من آثارها حتى يومنا هذا.

المراجع والمصادر

١ ـ د. صفوح الاخرس ـ علم السكان وقضايا التنمية . دمشق ١٩٨١

٢ ـ د. مطانيوس حبيب ـ التنمية الاقتصادي ـ دمشق ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧

٣ ـ د. سعيد النابلسي ـ علم السكان ـ دمشق ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩

٤ ـ د. عصام خوري، د. مصطفى الكفري ـ قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٩٣.

٥ ـ المنهاج الثقافي ـ اتحاد شبيبة الثورة ـ منشورات مكتب الإعداد العقائدي وتأهيل الاطر

٦ ـ الوطن العربي مشكلاته وامكاناته من وجهة النظر الجغرافية ـ السياسية والبشرية والاقتصادية ـ سلسلة الإعداد الحزبي ـ مكتب الإعداد الحزبي في القيادة القومية.

٧ ـ دراسات اقتصادية. الجزء الثالث. مصطلحات وتعاريف. المكتب المالي والاقتصادي القطري ـ دمشق ١٩٨١.

٨ ـ الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من العلماء والاكاديميين السوفيات. ت. سمير كرم دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ط٢ ـ ١٩٨١

٩ ـ مجموعة المحاضرات التي ألقيت في الندوة الثالثة التي اقامتها وزارة الاعلام بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان في المركز الثقافي العربي بحمص ـ ١٤/١٢/١٩٩٣

١٠ ـ د. مصطفى العبد الله ـ القضايا السكانية في الوطن العربي ـ مجلة بناة الاجيال السنة الثالثة ـ العدد الحادي عشر ـ تموز ١٩٩٤.

أنشطة و وثائق

أنشطة و وثائق

● اعداد الرفيق: نصوح زبيدي

القيادة القومية

● تلقت القيادة القومية للحزب عددا كبيرا من برقيات الادانة والاستنكار للعمل الارهابي الاجرامي الذي ارتكبه عملاء الموساد بدمشق بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٦ بتفجيرهم حافلة ركاب راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين وجاءت هذه البرقيات من منظمات الحزب القومية ومن احزاب وتنظيمات وحركات سياسية شقيقة وصديقة ومن فعاليات اجتماعية وشخصيات سياسية وثقافية في الوطن العربي والعالم.

● قام الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب يرافقه عدد من الرفاق اعضاء القيادة القومية بتاريخ ٢٣/٢/١٩٩٧ بزيارة الى السفارة الصينية بدمشق قدموا خلالها تعازي القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي للحزب الشيوعي الصيني وللشعب الصيني الصديق بوفاة الزعيم دينغ شياو بينغ حيث سجل الرفيق الاحمر كلمة في سجل التعازي اعرب فيها عن اصدق المواساة والعزاء للحزب الشيوعي الصيني ولابناء الشعب الصيني برحيل الزعيم بينغ.

كما قام الرفيق الدكتور سليمان قداح الامين القطري المساعد للحزب يرافقه عدد من الرفاق اعضاء القيادة القطرية بزيارة السفارة الصينية وتقديم التعازي باسم القيادة القطرية للحزب.

زيارة وفد:

بناء على دعوة من قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي زار القطر السوري خلال الفترة ما بين ٤/١ ـ ٧/١/١٩٩٧ وفد حزب جبهة العمل

الاسلامي الاردني برئاسة الدكتور اسحق فرحان الامين العام للجبهة.

والتقى الرفيق عبد الله الاحمر الامين العام المساعد للحزب الوفد الضيف ودار الحديث خلال اللقاء حول العلاقات الاخوية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة العمل الاسلامي ونشاطاتهما في بلديهما الشقيقين سورية والاردن.

وفي ختام زيارة الوفد جرى توقيع ورقة عمل مشتركة بين التنظيمين السياسيين تسهم في تعزيز العمل العربي المشترك وتوحيد المواقف والجهود العربية لتعزيز الجبهة الشعبية في البلدان العربية كافة من اجل مواجهة التحديات التي تتعرض لها الامة العربية وفي مقدمتها استمرار العدوان والاحتلال الاسرائيلي للارض العربية والعمل على اقامة سلام عادل وشامل يعيد الارض والحقوق العربية المغتصبة ويضمن الامن والاستقرار والتطور والازدهار في المنطقة ويصون الامن القومي العربي ويحافظ على العزة والكرامة العربية.

مؤتمر الأحزاب العربية

شارك القطر السوري في مؤتمر الاحزاب العربية الذي عقد في عمان من خلال وفد احزاب الجبهة الوطنية التقدمية برئاسة الرفيق الدكتور احمد درغام عضو القيادة القطرية السورية للحزب حيث القى كلمة الوفد في المؤتمر: اكد فيها ان سورية بقيادة الرفيق الامين العام للحزب لن تفرط بذرة من ترابها وانها لن تقبل الا بالسلام العادل والشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الارض مقابل السلام وان قضية السلام بين العرب واسرائيل قضية العرب جميعا وان اي سلام لايكون شاملا وعادلا ومتكافئاً لن يكون إلا استسلام...

المؤتمر الشعبي العربي الأول
لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني

عقد في صنعاء خلال الفترة ما بين ٩ ــ ١٢/١٢/١٩٩٦ المؤتمر الشعبي العربي الاول لمقاومة الاستسلام والتطبيع تحت شعار «لا للاستسلام ولا للتطبيع ولا للمهرولين الى اعتاب العدو الصهيوني ولا للذل والهزيمة والانهيار المستمر في اوجه الحياة العربية».

حيث حضر المؤتمر احزاب وحركات وتيارات سياسية وثقافية وفكرية متنوعة في الوطن العربي وقد مثل القطر العربي السوري وفد برئاسة الرفيق الدكتور توفيق صالحة عضو القيادة القطرية للحزب وصدر عن المؤتمر في ختام اعماله بيانا اكد من خلاله على عروبة فلسطين وتحرير كامل التراب العربي المحتل، رافضا اي سلام مع العدو الصهيوني يفرط في الحق التاريخي للعرب في فلسطين وبحقوق الشعب الفلسطيني وسيادته على ارضه. كما اكد البيان على ضرورة العمل الجاد بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة لمقاومة التطبيع والاستسلام للعدو الصهيوني. داعيا الى اقامة جبهة عربية اسلامية عريضة نواتها المؤتمر الشعبي تاخذ على عاتقها هذه المهمة التاريخية.

منظمات الحزب داخل الوطن العربي

القطر العراقي

صدر العدد /٨٥/ من جريدة صوت الجماهير الجريدة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة قطر العراق ــ متضمنة اخر الاحداث الجارية في العراق. اضافة الى عدد من القضايا العربية. كما افردت احدى صفحاتها للتحدث عن الذكرى السادسة والعشرين لقيام الحركة التصحيحية ونشرت على صفحتها الاولى برقية التهنئة للرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الاسد التي رفعتها قيادة قطر العراق بهذه المناسبة.

في ذكرى التصحيح

اصدرت منظمة الحزب في اليونان بيانا بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين للحركة التصحيحية حيت من خلاله مواقف القطر السوري الشجاعة والحكيمة بقيادة الرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الاسد.

كما اقامت منظمة الحزب في بيونغ يانغ مهرجانا خطابيا بهذه المناسبة حضره عدد من المسؤولين الكوريين القيت خلاله عدد من الكلمات التي مجدت هذه المناسبة العظيمة هذا وقد رفع المشاركون في الاحتفال برقية تهنئة للرفيق الامين العام للحزب بهذه المناسبة الخالدة.

وثائق

- صدر عن مكتب الثقافة والاعداد الحزبي في القيادة القومية وضمن سلسلة الدراسات الكراس رقم (٢٥) تحت عنوان «المسالة السكانية والتنمية» ويتالف الكراس من مقدمة وستة ابواب ويقع في (١٢٠) صفحة من القطع الصغير.

الباب الاول يتناول الزيادة المتنامية للسكان في العالم ولاسيما في السنوات الاخيرة مستعرضاً النظريات السكانية (المركانتيلية، المالوتسية، الماركسية، النظرية الاجتماعية لدركهايم) ومسلطا الضوء على اسباب الزيادة السكانية ولاسيما في الوطن العربي.

أما في الباب الثاني من الكراس فيبحث في الواقع السكاني للوطن العربي من خلال تعرضه للخصائص العامة للسكان. والتركيب النوعي والعمري موضحا بشيء من التفصيل آثار الشكل الهرمي للسكان من ناحية النشاط الاقتصادي والتعليمي والتوزع الجغرافي.

وفي الباب الثالث استعرض الكراس اثار الانفجار السكاني واجاب على السؤال التالي:(هل الزيادة السكانية نعمة ام نقمة) من خلال نظريتين الاولى ترى ان زيادة السكان نعمة اما الثانية فتراها نقمة لاسباب بينها الكراس.

كما بحث اثر وضع القوى البشرية وتوزعها ومؤهلاتها العلمية ونسبتها الى عدد السكان في عملية التنمية الشاملة وتطرق الى العوامل المؤثرة في الحد من الانجاب والى السياسات السكانية المتباينة للحكومات العربية بين مؤيد ومعارض للزيادة السكانية وذلك حسب غنى كل دولة والمشكلات التي تعاني منها في عملية التنمية وتم استعراض المؤتمرات السكانية الدولية التي عالجت مشكلة التزايد السكاني وهي: مؤتمر روما عام ١٩٥٤، بخارست ١٩٧٤، مكسيكو ١٩٨٤، المؤتمر العربي للسكان في عمان ١٩٩٣، واخيرا المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤.

وعن مشكلة الجوع واسبابها تحدث الباب الرابع عن ارتباط ظاهرتي الجوع والتخلف في البلدان النامية بالزيادة السكانية وعلاقة ذلك بنشوء وتطور الرأسمالية والاستعمار العالمي باشكاله الحديثة والمعاصرة.

وفي الباب الخامس دعا الكراس الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبدء بالتنمية الزراعية وذلك لطبيعة الوطن العربي الزراعية مؤكدا على ان التنمية الزراعية لو تمت في الوطن العربي فانها قادرة على استيعاب الزيادة السكانية مبينا اهمية التلازم بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكيفية التصدي للعقبات التي تواجه التنمية والظواهر الاجتماعية الجديدة الناتجة عن التنمية والمخالفة للعادات والتقاليد. مؤكدا على ضرورة اختيار النمط الانتاجي الملائم لتحقيق التنمية وايجاد الطرق والسبل المناسبة لتمويل مشاريع التنمية بما يحقق استقلالية الوطن والحفاظ على سيادته واعتبر التصنيع قمة التنمية.

واخيرا وفي الباب السادس تم بحث المسالة السكانية في سورية التي تعتبر من الدول ذات معدلات النمو السكاني المرتفع جداحيث وصل معدل النمو الوسطي فيها الى ٣,٦٪ سنويا. وحدد ملامح السياسة السكانية في سوريا المستقاة من تجربتها وقيمها وتراثها وادبيات الحزب وتوجيهات الرفيق الامين العام للحزب الرئيس حافظ الاسد.

وتم استعراض المشاكل الناتجة عن الزيادة السريعة للسكان في سوريا كالهجرة الداخلية وسوء التوزيع الجغرافي اضافة لمشكلات بيئية وانخفاض في حصة المواطن من الارض الزراعية وتحمل الدولة اعباء اقتصادية وتنموية كبيرة في تامين حاجات الانشطة الاقتصادية وفرص العمل واعباء خدمية كالتعليم والصحة وغير ذلك.

مفكرة الاحداث

* عقد في العاصمة الايرلندية، دبلن، وخلال يومي ١٣ ــ ١٤/ ١٢/ ١٩٩٦ القمة الدورية للاتحاد الاوروبي بحضور رؤساء الدول والحكومات الاوروبية الاعضاء حيث تركزت فعاليات القمة واجتماعاتها حول بحث الـ(اورو) العملة الاوروبية الموحدة التي ستدخل حيز التنفيذ في بداية العام ١٩٩٩.

كما ناقشت القمة مسالة توسيع الاتحاد الاوروبي باتجاه اوروبا الشرقية والوسطى واكدت على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة العربية على اسس الشرعية الدولية ومبدا الارض مقابل السلام.

● فاز المرشح الشيشاني اصلان مسخادوف في الانتخابات الرئاسية التي جرت بتاريخ ٢٧/١/١٩٩٧ لانتخاب رئيس وبرلمان لجمهورية الشيشان والتي جاءت تنفيذا لبنود الاتفاق بين روسيا والشيشان بعد وقف اطلاق النار بينهما وقد حضر الانتخابات حوالي مائة مراقب من منظمة الامن والتعاون الاوروبي وايران وروسيا حيث اختار الناخبون الشيشان /٦٣/ نائبا من اصل /٦٠٠/ مرشح تنافسوا على مقاعد البرلمان وقد تجاوزت نسبة المشاركين في الانتخابات (٦٠٪)

● بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٦ وقعت الحكومة الغواتيمالية مع قادة الاتحاد الثوري والقوى اليسارية المعارضة اتفاقية سلام . منهية بذلك (٣٦)عاما من النزاع الدامي بينهما وذلك في القصر الوطني وبحضور الرئيس الغواتيمالي وزعماء دول من امريكا اللاتينية واسبانيا وعدد من الشخصيات الدولية وفي مقدمتهم الامين العام للامم المتحدة.

● جرت الانتخابات البرلمانية الباكستانية في الوقت المحدد لها بتاريخ ٣/٢/١٩٩٧ حيث اظهرت نتائج الانتخابات فوز حزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف بحصوله على /١٢٤/ مقعداً من اصل /٢١٧/ من مقاعد الجمعية الوطنية وحصوله على /٢١١/ مقعدا من اصل /٢٤٠/ مقعدا مخصصة في اقليم البنجاب في انتخابات المجالس الاقليمية.

ولكن لوحظ ان نسبة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات كانت ضعيفة ولم تتجاوز (٣٥٪) من السكان. كما رافق العملية الانتخابية بعض اعمال العنف في انحاء مختلفة من البلاد.

● ادى اعلان نيقوسيا بشرائها صواريخ دفاعية روسية الصنع / ارض ـ جو اس ٣٠٠/ عن توتر الاوضاع بينها وبين تركيا التي اعلنت عن امكانية التدخل عسكريا لمنع نشر هذه الصواريخ مدعية بانها تهدد امنها من جهة وبين تركيا واليونان من جهة اخرى حيث اتخذت اليونان اجراءات مناسبة للرد على اي هجوم تركي محتمل.